

سيحدد موعد الجلسة القادمة في حينه  
واربع الجلسة .  
وانتهت الجلسة .

السيد الأمين العام  
١ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .  
دولة رئيس المجلس

رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
احمد اللوزي

امين عام المجلس الوطني الاستشاري  
معدنان بعيون



مجلس النواب الأردني

## المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الثالثة والاربعون

المنعقدة يوم الاثنين ٧ شعبان ١٣٩٩ هـ الموافق ١٩٧٩/٧/٢ م

(الجلد ١)

(العدد ٤٣)

مجلس النواب الأردني

صفحة

١

٢

٣

٤

٥

٦

٧

٨

٩

١٠

١١

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات
- ٣ - كتاب اجازة يقدم من عضو المجلس سعادة السيد بركات الزهير
- ٤ - تلاوة الاوراق الواردة

١ - كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم ١٢٦/١٣/٢٠٠٠/٢٢٩٨ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/٥ المتضمن احالة مشروع قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من البنك الدولي بقيمة ١٥ مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع تنمية الطاقة الكهربائية في الجنوب

٢ - كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم ١٧٥١/٦/٢٠٠٠ تاريخ ١٩٧٩/٦/١٢ المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاردنية لسنة ١٩٧٨

١ - اتم ويوب هذا المجدد واقرت على تنظيم خبثه امين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد يحيى الدوي

٢ - قام بتنظيم هذا المحضر منظم الضبط السيدان نصري الشامي وفسان التجداوي

٣ - قام بالاشراف على طبعات هذا العدد وتجهيزه في المطبعة : منظم الضبط : السيد فسان التجداوي

٤ - قام بالاشراف على طبعات هذا العدد وتجهيزه في المطبعة : منظم الضبط : السيد فسان التجداوي

صفحة

٤ — الاستيضاحات :

١ . كتاب دولة رئيس الوزراء الاخير رقم ٦٦٦٦/٧/٢٧ تاريخ ١٩٧٩/٦/٩ ومرفقه كتاب معالي وزير الزراعة رقم ١٠٢٥١/١٠٠/٢/١ تاريخ ١٩٧٩/٦/٩ جوابا على الاستيضاح رقم ١٢ تاريخ ١٩٧٩/٥/١٦ المقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور جبال الشاعر حول انتشار حشرة خطيرة اصابته بعض مناطق زراعة الكرم في المملكة .

٥ — الاقتراحات :

١ . الاقتراح رقم ٥٤ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/٧ المقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور محمد احمد ربيع بشأن الاسراع في اقرار نظام صندوق اسكان المعلمين .

٢ . الاقتراح رقم ٥٥ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/١٢ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد حماده الفواز بشأن توصيل مياه البئر الارتوازي الجديد الذي حفرته سلطنة المصادر الطبيعية الى بلدة صبحا وقراها .

٣ . الاقتراح رقم ٥٦ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/١١ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد المهندس شفيق زوايده بشأن نقل مشروع مدارس دولة السيد سمير الرفاعي من المكان الحالي الى موقع اخر في مدينة ميسان .

٦ — استكمال مناقشة السياسة الزراعية ودراسة الوضع الزراعي على ضوء حالة الجفاف التي عمت المملكة .

٧ — مقررات اللجنة القانونية :

١ — قرار رقم ٢٨ المؤرخ في ١٩٧٩/٦/١٨ بشأن مشروع قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٩ .

٤١

٨ — تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة « لم تعين »

## المجلس الوطني

### الاستشاري

### محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنيصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٩-٧-٢ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان يعقوب ، وتغيب عن الاعضاء باجازه السادة : بركات الزهر وموسى الفواز وتغيب بدون معذرة السادة : عبد الرؤوف الزوايده ووليد مصفور . وحضر من الحكومة :

دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية . ومعالي السيد غالب بركات وزير السياحة والاثار ومعالي السيد احمد عبد الكريم الطراونة وزير العدل ومعالي السيد مروان القاسم وزير الشؤون ومعالي السيد بليسان مرار وزير الداخلية ومعالي السيد ابراهيم ايوب شرف وزير الثقافة والشباب ومعالي الدكتور نجم الدين الحياثي وزير الصناعة والتجارة ومعالي السيد محمد الديباس وزير المالية ومعالي المهندس سعيد بيثو وزير الاشغال ومعالي المهندس علي السحيات وزير النقل ومعالي السيد حكيم السالك وزير الزراعة ومعالي الدكتور سعيد النل وزير المواصلات .

#### افتتاح الجلسة

دولة الرئيس : التصديق قانوني ، اعلن افتتاح الجلسة .  
بسم الله الرحمن الرحيم  
نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم  
السيد الامين العام

#### ١ — تلاوة محضر الجلسة السابقة

ان جميع نفعي الامين العام من تلاوته .  
السيد الامين العام

#### ٢ — تلاوة الاجازات والاعتذرات

١ — كتاب اجازة مقدم من عضو المجلس سعادة السيد بركات الزهر  
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
ارجو من دولتك الكرم الموافقة على منحني اجازة مدة شهر اعتبارا من ١٩٧٩-٦-٢٤ لغدا خارج الاردن . واقتلوا فائق الاحترام  
عضو المجلس الوطني الاستشاري  
بركات الزهر

#### دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو السيد بركات الزهر  
الجميع موافقون .

#### السيد الامين العام

#### ٣ — تلاوة الاوراق الواردة :

١ — كتاب دولة رئيس الوزراء الاخير رقم ١٢٦١٢-٢٠١٤٦٨-٢٠١٤٦٨ المؤرخ في ٥-٦-١٩٧٩ المنصين احالة مشروع قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من البنك الدولي بقيمة ١٠ مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع تنمية الطاقة الكهربائية في الجنوب .

الرقم ١٢٦١٢-٢٠١٤٦٨-٢٠١٤٦٨

التاريخ ١٢٦١٢/٧/٧

الموافق ١٩٧٩/٦/٥

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
مبلا بالمادة (١/٧) من قانون المجلس الوطني  
الاستشاري رقم ١٧-١٧٨ لسنة ١٩٧٨ ، ابحث لدولتك ب (١٠٠) نسخة من مشروع قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من البنك الدولي المؤدى اصداره كقانون مؤقت مع الاسباب الموجبه له ، وارجو عرضه على مجلسكم الموقر لاستدائه المختورة فيه .

#### رئيس الوزراء

مضر بدران

قانون مؤقت رقم ١٧٨ لسنة ١٩٧٩ .

قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من البنك الدولي بقيمة (١٥) مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع تنمية الطاقة الكهربائية في الجنوب .

المادة ١٧٨ من القانون المؤقت تصديق



اتفاقية القرض المقدم من البنك الدولي بقيمة (١٥) مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع تنمية الطاقة الكهربائية في الجنوب لسنة ١٩٧٩، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمعقودة بين المملكة الأردنية الهاشمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاه منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

#### الاسباب الموجبة

ان الغاية من اتفاقية القرض المعقودة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير هو تكمين سلطة الكهرباء الأردنية من تنفيذ مشروع تنمية الطاقة الكهربائية في الجنوب وذلك من خلال ما سيوفره القرض للسلطة من اموال للقيام بالشروع الاتد الذكر .

وتحقيقا لتلك الغاية تم وضع مشروع القانون المرفق لقرار القرض المشار اليه .

#### اتفاقية القرض

بشروع الطاقة الثالث فيما بين المملكة الأردنية الهاشمية وبين البنك الدولي للإنشاء والتعمير المؤرخة في ١٩٧٩/٥/٤

#### اتفاقية قرض

اتفاقية مؤرخة في ٤-٥-١٩٧٩، فيما بين المملكة الأردنية الهاشمية ( المسماة فيما بعد بالقرض ) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ( المسمى فيما بعد بالبنك ) .

١ - المقترض قد طلب من البنك المساعدة في تمويل تكاليف العمليات الأجنبية للمشروع الموضوف في الملحق (٢) لهذه الاتفاقية وذلك بتقديم القرض كما هو مبصوف منه لاحقا .

٢ - المشروع سينفذ من قبل سلطة الكهرباء الأردنية ( المسماة فيما بعد بالسلطة ) بمساعدة المقترض ، وكجزء من هذه المساعدة سيوفر المقترض للسلطة اموال القرض كما هو مبصوف منه لاحقا .

٣ - ان البنك قد وافق على ان يضمن القرض ما سبق ذكره على ان يوزن القرض للمقترض حسب الشروط المدرجة لاحقا وفي اتفاقية مشروع

بنفس تاريخ هذه الاتفاقية بين البنك والسلطة . فقد اتفق الفريقان بمقتضى هذه الاتفاقية على ما يلي :

#### المادة ( ١ )

##### الشروط العامة ، تعريفات

المادة ١ - ١ - يقبل الفريقان في هذه الاتفاقية جميع احكام الشروط العامة المطبقة على اتفاقيات البنك للقرض والكفالات المؤرخة في ١٥ آذار ١٩٧٤ بنفاذا وانها وكالتها مدرجة في هذه الاتفاقية تفصيلا ( وتسمى الشروط العامة المذكورة المطبقة على اتفاقيات البنك للقرض والكفالات فيما بعد بالشروط العامة ) .

المادة ١ - ٢ - تكون للمعارات المعرفة في الشروط العامة وفي مقدمة هذه الاتفاقية المعاني المخصصة لها فيها حيثما ورد استعمالها في هذه الاتفاقية الا اذا اقتضى النص خلاف ذلك ، وتكون للمعارات الاضافية التالية المعاني التالية :

١ - اتفاقية المشروع تعني الاتفاقية بين البنك والسلطة بنفس تاريخ هذه الاتفاقية ، وكما يتم تعديلها من وقت لآخر ، وتشمل هذه العبارة جميع الجداول الملحق بالاتفاقية المشروع وجميع الاتفاقيات المكملة لاتفاقية المشروع .

٢ - اتفاقية القرض الفرعي تعني الاتفاقية التي ستبرم فيما بين المقترض والسلطة بمقتضى المادة ٣ - ٢ - ١ من هذه الاتفاقية ، وكما يتم تعديلها من وقت لآخر ، وتشمل تلك العبارة جميع الجداول الملحق باتفاقية القرض الفرعي .

٣ - قانون السلطة يعني قانون الكهرباء العام رقم ٨ - لسنة ١٩٧٢ الذي اعاد تأسيس سلطة الكهرباء الأردنية - التي اصبحت لأول مرة بالقانون رقم ٢١ - لسنة ١٩٦٧ - ، وكما يتم تعديله من وقت لآخر .

#### المادة ( ٢ )

##### القرض

المادة ٢ - ١ - ان يوافق البنك على اقراض المقترض مبلغا يعادل خمسة عشر مليون دولار ( ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ) بعملة مقبولة ويتوجب الشروط المدرجة او المشار اليها في اتفاقية القرض .

المادة ٢ - ٢ - يجوز سحب مبلغ القرض لتسكن

حساب القرض حسب احكام الملحق ١ - لهذه الاتفاقية كما يتم تعديل ذلك الملحق من وقت لآخر بالاتفاق بين المقترض والبنك ، وذلك من اجل التفتت التي تمت - او التي ستتم اذا وافق البنك على ذلك - فيما يتعلق بالتكاليف المعقولة للبضائع والخدمات اللازمة للمشروع والتي ستحصل من اموال القرض .

المادة ٢ - ٣ - فيما عدا ما يوافق البنك على خلافه ، يخضع شراء البضائع والاموال المدنية مما سيحصل من اموال القرض ، لاحكام الملحق ١ - لهذه الاتفاقية .

المادة ٢ - ٤ - يكون تاريخ الاغلاق ٣٠ حزيران ١٩٨٣ او اي تاريخ لاحق يحدده البنك . ويتوجب على البنك ان يشعر المقترض بالتاريخ اللاحق المذكور بدون تأخر .

المادة ٢ - ٥ - يلتزم المقترض بان يدفع للبنك عمولة التزام بمعدل ثلاثة ارباع من واحد بالمائة ( ٣/٤ ٪ ) في السنة على راسمال القرض الذي لا يكون مسجوبا من وقت لآخر .

المادة ٢ - ٦ - يلتزم المقترض بان يدفع مائتة بمعدل سبعة بالمائة ( ٧٠ ٪ ) في السنة على راسمال القرض الذي يكون مسجوبا وغير مسدد من وقت لآخر .

المادة ٢ - ٧ - يتوجب دفع المائدة والتكاليف الاخرى كل نصف سنة في الاول من شهر حزيران والاول من شهر كانون اول من كل سنة .

المادة ٢ - ٨ - يلتزم المقترض بان يسدد راسمال القرض طبقا لجدول التسديد المدرج في الملحق ٣ - لهذه الاتفاقية .

المادة ٢ - ٩ - يكون مدير عام السلطة او اي شخص اخر يعينه خطيا بتملا المقترض لاغراض اتخاذ الاجراءات المتوجبة او التسبوح بهابمقتضى احكام المادة ٢ - ٢ - من هذه الاتفاقية والمادة ٥ - من الشروط العامة .

#### المادة ( ٣ )

##### تنفيذ المشروع

المادة ٣ - ١ -

١ - يلتزم المقترض دون اي قيد على او تحديد لاي من التزاماته الاخرى بمقتضى هذه

الاتفاقية بان يلزم السلطة بتنفيذ جميع الالتزامات المدرجة في اتفاقية المشروع وطبقا لاحكامها ، كما يلتزم بان يتخذ او يتسبب في اتخاذ كل ما يلزم لتكمين السلطة من تنفيذ تلك الالتزامات او يناسب ذلك بما فيه توفير الاموال والتسهيلات والخدمات والموارد الاخرى ، ويلتزم بالامتناع عن اتخاذ او السماح باتخاذ اي اجراء يمول دون التنفيذ المذكور للالتزامات او يعيق ذلك .

٢ - يلتزم المقترض بدون اي قيد على او تحديد الاحكام الفترة (١) اعلاه ، بان يوفر للسلطة جميع الاموال الاخرى بما فيها العملات الاجنبية اللازمة ، بما يلزم للسلطة لتنفيذ المشروع وذلك بالاضافة لاموال القرض .

٣ - يلتزم المقترض بان يعيد اقراض اموال القرض للسلطة بمقتضى اتفاقية قرض فرعي بشروط يوافق عليها البنك مسبقا بما فيها التسديد على مدى سبع عشرة سنة ، شاملة لفترة سماح تبلغ اربع سنوات ، وفائدة بمعدل سبعة بالمائة في السنة ، وتحمل عبء السلطة المتعلق بالعملات الاجنبية الى الحد الممكن عليها .

٤ - يلتزم المقترض بممارسة حقوقه بمقتضى اتفاقية القرض الفرعي بطريقة تضمن مصالح المقترض والبنك وتحقق اغراض القرض ، ويلتزم المقترض فيما عدا ما يوافق البنك على خلافه بان لا يتنازل عن اتفاقية القرض الفرعي او اي من احكامها وبان لا يعدلها او يلغها او يتنازل عنها .

#### المادة (٤)

##### الالتزامات اخرى

المادة ٤ - ١ -

١ - يلتزم البنك في الظروف العادية في منح القروض لاهضائه او بضمائه امضائه ، سياسة مدته طلب شهادة محددة من العضو التمسيسي ، ولكن مع التاكيد من عدم ترقب اولوية لاي حيسن خارجي اخر على قروضه وذلك في تخصص او استحقاق او توزيع العملات الاجنبية التي تكون في حوزة العضو المذكور او بحوزة المؤسسة وتحققا لذلك اذا منح اي ائتمان على الموجودات العامة - كما هي معرفة لاحقا - كضمان لاي دين خارجي ، بما ينتج عنه او يمكن ان ينتج



عند الأولوية لدائن الدين الخارجي المذكور في تخصيص أو استحقاق أو توزيع العملات الأجنبية فإن الإتيان المذكور يصبح تلقائياً ضماناً للقرض وفائده وتكاليفه الأخرى بنفس الدرجة وبدون أية كلمة على البنك إلا إذا وافق البنك على غير ذلك ، ويلتزم الضامن عندما يمنع الإتيان المذكور أو يسمح بمنحه بأن يشهد فيه أحكاماً صريحة للعرض المذكور ، إلا أنه يشترط إذا كان هناك سبب دستوري أو أي سبب قانوني آخر يحول دون شمول الأحكام المذكورة فيما يتعلق بأي إتيان يمنع على موجودات الدوائر السياسية أو الإدارية التابعة للضامن ، أن يقوم الضامن فوراً وبدون أن يحمل البنك أية تكاليف بتأمين رأس المال للقرض وفائده وتكاليفه الأخرى بإتيان مماثل على موجودات عامة أخرى يقتنع بها البنك .

بـ لا ينطبق الالتزام السابق ذكره على أساسي إتيان يمنع على أية أموال منسوبة شرائها لضمان دفع ثمن شراء تلك الأموال فقط و

٢ - أي إتيان يقع خلال العمليات البنكية العادية لضمان دين يستحق خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخه .

جـ - بمعنى عبارة الموجودات العامة ، كما هي مستعملة في هذا البند موجودات الضامن وأية دائرة من دوائره السياسية أو الإدارية أو أية هيئة يملكها الضامن أو يسيطر عليها أو يدار لصالحه أو لصالح الدائرة المذكورة ، بما في ذلك التملكات الذهبية والعملات الأجنبية الأخرى في يد أية مؤسسة تقوم بإعتماد البنك المركزي أو صندوق تركيز النقد أو أية أساليب مماثلة للضامن .

المادة ٤ - لا يتلزم القرض بأن يقسم في قيام السلطة بوضع سياسات استرشادية للاستفادة من الرسوم الإضافية التي تجبها السلطة فيما يتعلق بكمية الأرباح ويبلغ البنك بتلك السياسات الاسترشادية في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول ١٩٧٩ .

المادة ٥ - يتلزم القرض بأن يجري مستحفاً للمخططات الاستثمارية للمشايخ للأصناف الثمينة للثروات العامة في الوليد والفل والقرص والسي فطام الطماطة للثروات من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٢ ، ويبلغ البنك في موعد لا يتجاوز ٣ حزيران ١٩٨٠ أو أي تاريخ لاحق ينطق عليه حسن أي

في إجراءات تلزم لتسهيل جهوده الهيئات المذكورة في الحصول على التمويل اللازم من المصادر الداخلية والخارجية .

المادة ٤ - يلتزم القرض بأن يتسبب في قيام السلطة بسحب التفرعات في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار ١٩٨٠ ، ويبلغ البنك في موعد لا يتجاوز ٣٠ نيسان ١٩٨٠ بأية تغييرات في التفرعات المذكورة تقترح نتيجة للسحب المذكور وذلك من أجل أن يجري البنك مراجعتها لها ويعلق عليها .

#### المادة ( ٥ )

##### تدابير البنك القانونية

المادة ٥ - أ - لتحديد الأحداث الإضائية التالية بمتنقى الفقرة - ك - ضمن المادة ٦ ( ٢ ) من الشروط العامة لأغراض تلك المادة : -

أ - أن تكون السلطة قد تخلت عن تنفيذ أي اشتراط أو اتفاق أو التزام التزمته السلطة بمتنقى اتفاقية المشروع .

ب - أن تكون حالة غير عادية قد طرأت تجعل من غير المحتمل أن تتمكن السلطة من تنفيذ التزاماتها بمتنقى اتفاقية المشروع .

ج - أن يكون قانون السلطة قد عدل أو أوقف نفاذه أو نقض أو ألغى بطريقة تؤثر تأثيراً مادياً وضاراً في قدرة السلطة على تنفيذ الاشتراطات والاتفاقات والالتزامات المخرجة في اتفاقية المشروع .

د - أن تكون السلطة قد أصبحت غير قادرة على أن تدفع ديونها عند استحقاقها ، أو أن يكون أي فعل قد ارتكب أو أية إجراءات قد اتخذت من قبل السلطة أو الأخرى توضع أو توزع أموال السلطة بمتنقى أحكامها .

المادة ٥ - ب - تحدد الأحداث الإضائية التالية بمتنقى الفقرة ( د ) من المادة ٧ ( ١ ) من الشروط العامة لأغراض تلك المادة : -

أ - أن يحصل التجديف للبعد في المقترحه

١ - من المادة ٥ ( ١ ) من هذه الاتفاقية ويستمر لمدة ٦٠ يوماً بعد أن يتم الأعمال به من قبل البنك للقرض والسلطة .

ب - أن يحصل أي حدث يحدد في الفقرات ( أ ، ب ، ج ، د ) من المادة ٥ - أ - من هذه الاتفاقية

#### المادة ( ٦ )

##### تاريخ النفاذ ، الانتهاء

المادة ٦ - أ - يعتبر الحدث التالي كشرط إضافي لنفاذ اتفاقية القرض بالمعنى المقصود من المادة ١٢ ( أ ، ج ) من الشروط العامة ، أي أن يتم إبرام اتفاقية القرض الفرعي بين المقرض والسلطة .

المادة ٦ - ب - تعتبر المسائل التالية مسائل إضافية بالمعنى المقصود من المادة ١٢ ( ٢ ) من الشروط العامة لإشغالها الرأي أو الإراء التي ستقدم للبنك

أ - أنه قد تم التفاوض باتفاقية المشروع أو المصادقة عليها من قبل السلطة وأنها ملزمة قانونياً للسلطة طبقاً لشروطها .

ب - أنه قد تم التفاوض باتفاقية القرض الفرعي أو المصادقة عليها من قبل المقرض وأنها ملزمة للمقرض والسلطة طبقاً لشروطها .

المادة ٦ - ٣ - عدد تاريخ في الاتفاقية لأغراض المادة ١٢ - ٤ - من الشروط العامة .

#### المادة ( ٧ )

##### ممثلو المقرض ، الضامون

المادة ٧ - أ - يحدد رئيس المجلس القومي للتخطيط الغايب للمقرض ممثلاً للمقرض لأغراض المادة ١١ ( ٣ ) من الشروط العامة .

المادة ٧ - ب - تحدد المعنويين التالية لأغراض المادة ١١ ( ١ ) من الشروط العامة : -

المجلس القومي للتخطيط ، ص . ب . . . عمان

الملكة الأردنية الهاشمية

العنوان الطرقي - المجلس القومي للتخطيط

الملك

لبنك - البنك الدولي للتأشيد والتعمير

يحدد هنا تاريخ يقارب « ٩٠ » يوماً بعد تاريخ

التوقيع على هذه الاتفاقية .

١٨١٨ شارع ( ج ) ، شمال غرب واشنطن ، ولاية كولومبيا ٢٠٤٣٣ الولايات المتحدة الأمريكية

العنوان الطرقي - انصارفاد واشنطن

الملك ٤٤٠٠٩٨ ( أي تي تي ) أو ٢٤٨٤٢٢ ( أي سي آيه ) ٦٤١٤٥ ( دالليو يو دي ) .

وشهادة على ذلك أو من الغراء بواسطة ممثلهم المفوضين بذلك حسب الأصول بالتوقيع على هذه الاتفاقية باسمهم على الوثيقة ، في ولاية كولومبيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ،

اليوم والسنة المذكورين في أول الاتفاقية .

الملكة الأردنية الهاشمية من قبل الممثل المفوض

عبدالله صلاح

البنك الدولي للتأشيد والتعمير من قبل

متر بنجك نائب الرئيس الاقليمي أوروبا ، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

#### الملحق ( ١ )

##### سحب أموال القرض

١ - تدرج القائمة أدناه مبالغ البنود التي ستحول من أموال القرض ، وتخصص بمبالغ القرض لكل فئة والنسبة المئوية للنفقات للبنود التي تول في كل بند .

#### الفئة

المبلغ المخصص من القرض تعمرأ عنه بمعدل

المبلغ المخصص من القرض تعمرأ عنه بمعدل

#### الدولار

النسبة المئوية للنفقات الممولة

١ - خطوط النقل ٦٢٠٠٠٠٠ ٢٥٪

٢ - المحطات الفرعية ٢٢٠٠٠٠٠ ٢٥٪

ومركز المراقبة

٣ - كهربة الأرياف ٣٠٠٠٠٠٠ ٥٠٪

٤ - خدمات المشايخين ٢٠٠٠٠٠ ١٠٠٪ من

النفقات الأجنبية

٥ - التدريب ٣٠٠٠ ١٠٠٪ من النفقات

الأجنبية

٦ - غير مخصص ٤٧٠٠٠

المجموع ١٥٠٠٠٠٠

٢ - تعني عبارة النفقات الأجنبية لأغراض هذا

الملحق النفقات بعمل أي بلد غير المقرض للبناء أو الخدمات التي تولد من أراضي أي بلد غير

بلد المقرض .

٣ - أخصيت النسب المئوية للاتفاق طبقاً لمبدأ

البنك في أن لا تطلق أي من أموال القرض على حساب تسديد الضرائب التي تجب من قبل

المقرض أو في أراضيها على البضائع أو الخدمات أو استيرادها أو صناعتها أو شرائها أو تزويدها

وتحقيقاً لذلك إردادت أو نقضت أي شرائب كالمذكورة فرضت على أي بند يؤول من الأموال

القرض أو فيما يتعلق بذلك بأنه يطبق المبدأ

بالشمار للمقرض أن يزيد أن يقتصر النسبة المئوية للاتفاق المخصصة في تلك الوثيقة على البنود المذكور

لكي يتم الالتزام بنسبة البنك السابق ذكرها .



٤ - على الرغم من احكام الفقرة (١) اصلاها لا يجوز ان تتم اية سحبيات فيها بتعلق بالدفوعات للنفقات السابقة على تاريخ هذه الاتفاقية سوى انه يجوز اجراء سحبيات لا تتجاوز في مجموعها ما يعادل (٢٠٠,٠٠٠) دولارا فيها بتعلق بالفئة (٤) على حساب الدفوعات للنفقات المذكورة قبل ذلك التاريخ ولكن بعد الاول من شهر كانون الثاني ١٩٧٩.

هـ - على الرغم من تخصيص مبلغ القرض أو النسب المئوية للاتفاق المرحلة في القائمة التي تتضمنها الفقرة (١) أعلاه ، إذا قدر البنك بطريقة معقولة أن المبلغ المخصص حينئذ من القرض لأية فئة سيكون غير كاف لتحويل النسبة المئوية المتبقى عليها لجميع النفقات في تلك الفئة ، فإنه يجوز للبنك بأشعار المقرض - أ- أن يحدد بالنسبة لتلك الفئة إلى الحد الأدنى لتغطية النفق تخصيص أموال القرض المخصصة حينئذ لفئة أخرى التي تكون في رأي البنك غير لأية فئة لتغطية نفقات أخرى و - ب- إذا كانت المادة لتخصيص المذكور غير كافية لتغطية النفق المقرض كلياً فإنه للبنك أن يخصص النسبة المئوية للاتفاق الجديدة حينئذ على النفقات المذكورة لكي يتم الاستمرار في السويات الإنشائية تحت الفئة المذكورة حتى تتم النفقات بموجبها

٦ - إذا قرر البنك بطريقة معقولة أن شراره  
أي بند في أية فئة لا يتفق مع الإجراءات المبررة  
أو الشار إليها في هذه الاتفاقية ، فقد لا يجوز  
تحويل أية نفقات البنك المذكور من أموال القرض  
ويجوز للبنك دون تقييد أو تضيق لأي حق أو  
صلاحية أو تعبير قانوني يكون له بمقتضى اتفاقية  
القرض ، أن يلجأ بالشمار المقرض ذلك المبلغ  
من القرض الذي يمتدد البنك بطريقة معقولة  
إليه بمثل جميع تلك النفقات التي كانت في قسم  
ذلك المستعقة للتحويل من أموال القرض

الملحق ( ٢ )  
وصف المشروع

يكون المشروع من الأجزاء التالية :

أ - خطوط النقل :

يبدأ من مجموعة ٢٢٥ كيلو متر تقريبا من خطوط النقل ذات الدورة المزدوجة بقوة ١٢٢ ألف بين (١) جنوب عمان والخط ١٤٠.

قانون معدل لقانون نقابة الأطباء الأردنية  
المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل  
القانون نقابة الأطباء الأردنية لسنة ١٩٧٩ ) ويقرأ  
مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧٢ المشار إليه فيما  
يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات  
تتضمن واحد وعامل به من تاريخ نشره  
البحرية الرسمية .  
المادة ٢ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٨) من  
القانون الأساسي بإضافة البند - ٥ - التالي  
إليها :  
الأطباء خريجو كليات الطب الأردنية .

حيث تبين عدم وجود سند قانوني للهيئة (١٥) من نظام الفحص الاجبالي لترخيص الاطباء رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ فقد وجد من الضروري تعديل المادة ٨ من قانون نقابة الاطباء الاردنية بحيث يعنى الاطباء خريجو كليات الطب الاردنية من الفحص الاجبالي .

بمؤلة رئيس المجلس  
الدكتور جمال الشاعر  
الدكتور جمال الشاعر  
معلق على التعديل المقترح للفترة ج من المادة ٨  
من قانون نقابة الأطباء

**دولة الرئيس**  
 أنني اعرض بالتعديل المقترح ولا اعتقد أن  
 لأسباب الموجبة التي وردت من الحكومة من  
 حيث عدم وجود سند قانوني في كاليانو أو مقنعة  
 ولا لقد وضع الحصص الإجمالي بسبب تخرج أطباء  
 من بعض الكليات وهم غير مؤهلين لتجديد مهنتهم  
 ممارسة المهنة الطبية دون مراقبة ، وخوفا من  
 التعقيدات في علاقات الإردن الدولية فقدرات تعبئة  
 لأطباء ووزارة الصحة أن يعم هذا الوضع حتى  
 الآخرين .

أثينا وبسبب تزايد عدد الأطباء الخريجين ورفضه  
رفع مستوى الممارسة الطبية لتواكب التقدم  
تقني في الأردن ، فقد رأى المبولون ان  
حصول الطبيب صلة اعتبار يستدعي فيها من اصول  
الممارسة العملية على ان يجري الفحص الاجمالي  
بعد تلك الفترة .

ماذا اعلى خريج لكليات الطبية الأردنية  
ان الفحص الاجمالي يمكن ان يتسبب لذلك في  
هجراته لا لزوم له وخاصة مع الكليات الطبية  
الانتظار العربية ، فلا يجوز ان نعترض مثلا ان

تمثل الأرقام في هذه الخانة المعادلات بالدولار المحددة لأغراض أنسحب إلى الحد الذي يكون فيه أي جزء من القرض خاضعا للتسديد بعملية غير الدولارات . ( ارجع إلى الشروط العامة ، المادة { ٢-٢ ) .

ثم تعريب هذه الاتفاقية وملاحقتها الثلاثة بعرفتي  
دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على إحالته للجنة المالية  
الجميع موافقون  
دولة رئيس المجلس  
الدكتور خليل السالم  
الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس ، بصفتي رئيس اللجنة المالية ، وبما أن هذه الانتانية تشبه جميع الانتاقيات السابقة ، اقترت بثل هذا القانون ، وبما أن المشروع للواء الجنوب وكهربية الجنوب انقضى اوصى بان يوافق المجلس على القانون كما ورد من الحكومة دون تحويل للجنة لانه سبق ان درست مثل هذا القانون مرات عديدة وليس فيه اي شيء مختلف عن ما سبق بذلك تريح اللجنة وترشح المجلس واقتراح ان يوافق على القانون كما ورد من الحكومة

دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على اصدار هذا القانون  
الجميع موافقون .  
السيد الامين العام

١٢) كتاب دولة رئيس الوزراء الانخير رمن - ٢ -  
٦-١-٦٧٥١ تاريخ ١٢-٦-١٩٧٩ المضمين  
اختالة مشروع قانون معدل لقانون تقبلة الاطباء  
الاردنية لسنة ١٩٧٩ .  
الرقم ن - ٢ - ٦ - ٦٧٥١  
التاريخ ١٧/١٢/١٩٧٩

الموافق ١٩٧٩/٦/١٢  
محلة رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
مجلس بلديات (٧-١) من قانون المجلس الوطني  
الاستشاري رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ ،  
١٠٠ نسخة من مشروع قانون تعديل  
القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨  
الذي يحدد النظام الانتخابي  
للمجلس الوطني الاستشاري  
والذي يحدد النظام الانتخابي  
للمجلس الوطني الاستشاري  
والذي يحدد النظام الانتخابي  
للمجلس الوطني الاستشاري

رئيس الوزراء مضر بدران  
« لسنة ١٩٧١ »

(٢) القطرانة وغور الصافي عن طريق الكرك  
(٣) القطرانة ، الحسا والرشادية  
(٤) جنوب عمان والبيادر .

**المحطات الفرعية —**  
 انشاء خمس محطات فرعية من قوة ١٢٢ —  
 كع بقدرة اجالية تقارب ٢٢١ ام في ايه  
 رائنة والركك وغور الصافي والحسا  
 رادية ، وتوسيع المحطات الفرعية في جنوب  
 والبيادر .

مركز مراقبة نظام العمليات —  
 مركز مراقبة النظام في المحطة الفرعية  
 بعمان يحمل خط قوة وتجهيزات الاتصال  
 ورسم بياني محلي يعاد وبقية من محطة  
 الطاقة وموسع ليشمل مراقبة تسهيلات  
 التي تشمل عليها المشروع .

تجربة الايقاف — حوالي ٣٣ قرية في منطقة الكرك وبالتقرب  
والصافي في المنطقة الوسطى بواسطة  
والى — ٢٥٠ — كيلو متر من خطوط التوزيع  
قدرة توزيع تبلغ ٣٢٢ ام في اية .

التدريب - موظفي دائرة النقل والتوزيع التابعة  
وكذلك دائرة المخاسبة بمقتضى برنامج  
مكون من -٤٠- شهر / رجل .  
ان يتم المشروع في موعد لا يتجاوز ٣١  
اول ١٩٨٢ .

الملحق ( ٣ )

**جدول التسييس**  
استحقاق الدفع  
بشمال المال  
أفقه بالولايات  
من حزيران وأول من كانون أول ابتداء  
كانون أول ١٩٦٢ وحتى ١ كانون أول ١٩٦٥  
٥٧ في حزيران ١٩٦٦ ٦٢٥٠٠

هناك عند التسييد المبكر .  
 السبب المؤدية الفاعلة كحسينيات يستحق  
 عند التسييد قبل استحقاق أي جزء من  
 مبلغ الرضى بمقتضى المادة ٣ (٥) (ب)  
 شروط العامة .  
 التسييد .  
 القسم

کتابخانه



الهيئة التدريسية في كلية دمشق الطبية والتي تبين مؤخرًا ارتفاع المستوى التعليمي عندها بشكل ملحوظ أنها أقل تأهيلًا لتخريج الطبيب من الهيئة التدريسية في الكلية الطبية الأردنية مع اعتراضنا بارتفاع مستوى الخريجين الأردنيين مما يعمد على الاعتزاز والافتخار .

يضاف إلى ذلك كله أننا إذا كنا نطمح إلى أن يكون الخريجون الأردنيون نموذجًا رائدًا وفاعلًا للآخرين فإن سنة الامتياز تزيدهم خبرة ومقدرة ومرونة هم بحاجة إليها كلها . كما أن اشتراكه بالامتحانات يرفع من مستوى الفحص الاجبالي نفسه ويبرز ميزات الخريجين الأردنيين .

دولة رئيس المجلس

معالي السيد أحمد الطراونة

السيد أحمد الطراونة .

اقترح الدكتور ، أخشى ، أن يؤجل النظر في القانون هو بحد ذاته بحاجة إلى إحالة للجنة القانونية لكي ترى إذا كان ما ورد في مواءمات عليه المجلس أم لا ، اقترح أن يحال القانون إلى اللجنة القانونية ، وأن يحال اقتراح الدكتور جمال مع القانون وأن تدرس اللجنة القانونية هذا الاقتراح بدراستها للقانون فلما أن تقر هذا الاقتراح أو تقر القانون

دولة رئيس المجلس

السيد وصفي ميرزا

السيد وصفي ميرزا

لا يجري النقاش في القانون عند إحالته إلى المجلس وإنما يجب أن يحال القانون إلى اللجنة القانونية وتحديد موعد للمناقشة يحق لكل عضو أن يناقش ما عند عرض القانون فلا يجوز مناقشته .

دولة رئيس المجلس

الدكتور كارلوس دميس

الدكتور كارلوس دميس

اقترح أن يحال هذا القانون إلى اللجنة الاجتماعية لأن المشكلة ليست قانونية ، بل المشكلة علمية فهذا الموضوع يجب أن يبحث من قبل اللجنة الاجتماعية .

دولة رئيس المجلس

أمين بك شفيق

السيد أمين شفيق

سبدي الرئيس ، هذا التعديل المقترح على قانون

نقابة الأطباء في رأي أنه جدير بدراسة معمقة نعود فيها إلى الأسباب والموجبات في محاولة لبناء سوية علمية جيدة لممارسة مهنة الطب في هذا البلد وفي قناعاتي إن البحث في نطاق اللجنة القانونية أمر طبيعى وبديهي ومن الخير لنا أن نؤجل مناقشته هذا التعديل ريثما تتم الدراسة في اللجنة القانونية وتبين هذه اللجنة رئيسها ونستعج في نفس الوقت إلى ملاحظات الكثير من الزملاء الذين يرغبون في إبداء الرأي فيه وشكرا .

دولة رئيس المجلس

أما من حيث الجوهر اقتراحان ، الاقتراح الأول من الدكتور جمال أن لا يحال إلى اللجنة والاقتراح الآخر من الأخ أحمد الطراونة ويرى إحالة إلى اللجنة ويؤيده الأستاذ أمين شفيق واقتراح بين بين هو أن يحال إلى اللجنة الاجتماعية اقتراح الدكتور كارلوس دميس في رأيي إذا رأى المجلس أن يحال إلى اللجنة القانونية ويشترك الأطباء من اللجنة الاجتماعية ، الدكتور جمال الشافر والدكتور هير ملحس والدكتور كارلوس دميس مع اللجنة القانونية بحضور ممثل عن الحكومة وهو وزير الصحة وممثل من الجامعة الأردنية لأن هذا الموضوع من الأهمية بحيث يجب أن يدرس ويتحقق به بحث لبيت به .

الأستاذ عبد الله الريماوي

السيد عبد الله الريماوي

قبل أن أتحدث حول المشروع أرفغ ان إيه بان المقصود من التعديل هو إعفاء الأطباء الذين يخرجون من كلية الطب في الجامعة الأردنية من فحص شامل يطلب القانون أن يقدم له كل من يمارس الطب في المملكة من خريجي جميع الجامعات الأخرى الأجنبية أو العربية يعني النقطة التي نقاشها تكون واضحة أما في الأول ، ما يجري الآن هو أن كل طبيب سواء كان متخرج من جامعة عربية أو أجنبية أجنبية أو الجامعة الأردنية قبل أن يمارس يقدم امتحان أسنجه امتحان قبول ، المطلب الآن تعديل هذا القانون بحيث يعفى من هذا الامتحان خريجو الطب في الجامعة الأردنية فقط ، فقط تخفيا خط ، يعني هذه هي الفكرة أما الإنشائي الموجبة كما وردت من الحكومة فهي بكل أسف لا ترقى إلى مستوى تبسيطها بأسباب موجبة إلى جاني من الحكومة يقول أنه لا يوجد سند قانوني للمادة (٢٥) من نظام المحامين الاجبالي

من تطبيق النظام الداخلي ، المادة ٢٥ نصت الفصل الرابع ( رحيل رئيس الوزراء مشاريع القوانين مع الأسباب الموجبة إلى رئيس المجلس الذي يقرر إحالتها إلى اللجنة القانونية أو اللجنة المختصة بما لم يقرر المجلس النظر فيها بصفة الاستعجال ) .

المادة ٢٧ لا يوضع مشروع أي قانون موضع البحث والمذاكرة في المجلس ما لم يكن قرار اللجنة المختصة بشأنه قد وزع على الأعضاء قبل ثمانية وأربعين ساعة على الأقل وأضح من هذين النصين أن المجلس يقرر ما يشاء ، وأضيف نقطة ثانية في أسباب القانون ، هذه جامعة وطنية ، إذا كان المستوى ليس على المستوى المطلوب فهي مؤسسة من مؤسسات هذه الدولة كجامعة فيمكن رفع هذه المؤسسة إلى المستوى المطلوب كما وجدنا أن هناك جامعات كثيرة من الجامعات العربية تستغنى خريجها من الفحص ، نحن لم نعمل تمييزا بين الجامعة الأردنية والجامعات العربية الأخرى وإنما وجدنا هذا التمييز موضوع سابقا لذلك أردنا أن نأخذ بهذا التعديل لأنها جامعة وطنية ولا يوجد أي انتقاد عندما تعامل جامعتنا الوطنية معاملة خاصة وشكرا .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة دولة الرئيس ، أن الأمر واضح في المادة ٢٥ من النظام الداخلي وهو أن المجلس يملك أقرار مشروع القانون لصفة الاستعجال دون أن يحال إلى اللجنة ، أما حالة أن يرده شكلا وموضوعا فهو غير منصوص عليه في النظام الداخلي .

الأستاذ عبد الله الريماوي

السيد عبد الله الريماوي

أنا أرفغ عملا أن ينبغي تصرف المجلس في نطاق نظائره ولكن مع الاحترام أخطب حول تفسير المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، مع دولة الرئيس ، الحقيقة المجلس كما قلت قبل بضعة دقائق وأني هل ينس قانون دون أن يحيله ، الآن الطلب المقدم ، الاقتراح المقدم بأن لا ينظر فيه ولا يحال هو في ذاته بمثابة وينطوي على صفة الاستعجال يعني العملية الشكلية صفة الاستعجال تكون قد تمتعت إذا المجلس وأني على الطلب ، يعني يمكن أن تعديل لأن طلب الدكتور التنازل أنه اقتراحه ، إلى أنا يعني عليه بالشكل التالي :

لخريص الأطباء إلى آخره ، إذا كان في نظام فيه مادة المادة مخالفة للقانون كما تتول الحكومة لهذا امر تعالجه المحاكم بالراحة ويمكن إلغاء النظام ما دام المادة غير قانونية ، إذا السبب المطروح هنا لا يكون سبب ، ما قاله الأخوان من الذين تحدثوا حتى الآن ، يدل على أنهم يعطوا هذا الموضوع أهمية ، أهمية أكبر بسبب الموجب الذي جاءت به الحكومة ، أناني رأيي أن العملية ليست عملية صياغة فنية من اللجنة القانونية ولا عملية رأي الأطباء فقط كأطباء ولا عملية من هيئ ، نحن نتطلع ونعترض بأن يكون مستوى الجامعة الأردنية من الناحية العلمية دوما مستوى عال ويتطلع إلى المزيد من التقدم ، ولكن هذا التطلع ، لا يعني ولا ينبغي أن يعني بأي حال من الأحوال أن نقيم تنقيها في هذا المستوى من ناحية امتحان شامل أو لا امتحان لا ينبغي أن نقيم تنقيها بين خريج الجامعة الأردنية وخريج أي جامعة عربية أخرى والأنا ندفع بالجامعات العربية الأخرى أن تقول بالمعاملة بالمثل ، العملية ليست مجرد عملية تأكيد بل مستوى الجامعة الأردنية عالي ، يا سيدي مستوى الجامعة الأردنية عالي وهذا امر نفخر به ولكن هذا لا يتعارض مع أنه خريج الجامعة الأردنية بالطب يقدم لامتحان شامل مثل ما يتقدم طلاب الجامعات الأخرى ، لذلك أنا أرى أن الموضوع الآن أما المجلس من ناحية ألبدا المجلس قبل قليل أقر قانون دون أن يحيله إلى لجنة ومعنى هذا أن المجلس يملك أن يرفض إحالة قانون دون أن يحيله إلى لجنة ، لذلك ولأن الأسباب الموجبة المقترحة من الحكومة لا ترقى إلى مستوى أسبابا بنولان الأسباب التي قد نشاق لا تبرر مثل هذا التغير لا من ناحية الكفاءة ولا من ناحية ما ينتج من مسائل المعاملة بالمثل لمانتي أؤيد اقتراح الدكتور جمال بأن لا يوافق المجلس على بهذا التعديل ولا نجعل القانون لأي لجنة لا القانونية ولا بتفسير القانونية وشكرا .

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء

دولة الرئيس ، حضرات الأعضاء :  
أؤيد بجمع خليفنا بقراء مواد النظام للأنا نؤيد بجمع



١ - يقرر المجلس النظر في هذا القانون بصيغة الاستعمال ويوصي بعد مآلاته إلى اللجنة إما بصدد كون الجامعة الأردنية جامعة وطنية ، هذا أمر لا خلاف عليه ، لكن ليس من الضروري أن يعني كون الجامعة جامعة أردنية وطنية وكون مستواها عالي لا يرتب على هذين الأمرين أن بالضرورة لازم تعني طلابها من الامتحانات العامة ، بل بالعكس المطالبة بالامتحان ليس فيه انقاص من كفاءة الجامعة وإنما فيه نوع من العناية الشاملة الموحدة إذا في بلاد عربية أخرى ندرس هذا فهي مخطئة ولا يبرر الخطأ خطأ مائل الحقيقة أنه هذا الأعضاء لا يخدم عملية الطب بصورة عامة ولا الطلاب وما دام الطلاب أكفاء ويقولون أنهم أكفاء بما الذي يمنح أن يتقدموا لامتحان شامل ، شكرًا .

#### دولة رئيس المجلس

عبدالله بك ، المجلس ... تفضل دولة الرئيس

#### دولة رئيس الوزراء

اتمنى على المجلس الكريم معالجة النقطة الاولى من المادة ٢٥ والمادة ٢٧ قبل الخوض في الموضوع كما واتمنى على المجلس ان يأخذ هذا القانون صفة الاستعمال او لا يأخذ .

#### دولة رئيس المجلس

الاستاذ سليمان الغضاه

السيد سلمان القضاة

الواقع انه اذا اردنا ان نطبق النظام مع وجهة اقتراح الدكتور جمال الشارح بتطبيق النظام الداخلي تشبيها مع المواد ٢٥ و ٢٧ فيجب ان يحال الى اللجنة وينس الوقت تشبيها مع المادة ٣٢ يجب ان يحال اقتراح الدكتور جمال الى نفس اللجنة لندرس القانون والاقتراح مع بعض وتقرر ما يراه مناسباً .

#### دولة رئيس المجلس

السيد احمد الطراونه

السيد احمد الطراونه

اذا كان الشكل هو الذي يحدد الموضوع لكنني ارى ان الموضوع اصبح اهم ، المطلوب انصافه نقره الى البدنه من المادة ٨٨٥ تنص على ان تطرح المادة بكاملها امام المجلس او امام اللجنة

اللجنة لكي يرى ما اذا كان هذه الاضافة ضرورية ١ م لا المادة ليست امالنا اذا احالته الى اللجنة القانونية امر ضروري انا لا اتول الان ان اللجنة ستقر او لا تقر هذا القانون لا اتول انها تخالف اقتراح الدكتور او الاخ عبدالله قد توافقه ولكن هذا يكون في ظل قراءه المادة بكاملها ومع ما اذا كان هذا التعديل المفروض يتناقض مع المادة او ليس يتناقض معها ، لذلك اعود لاقتراحي بـ ان يحال الى اللجنة القانونية مع اقتراح الدكتور تطبيقاً للنظام وحسباً للموضوع ومتدها يعطي المجلس رايه .

#### دولة رئيس المجلس

السيد محمد علي بدير

السيد محمد علي بدير

سيد الرئيس ، الحقيقة دخلنا نحن في شرح ومواضيع قبل الاوان ، مشروع قانون معروض على المجلس يحيله الى اللجنة المختصة ، وهناك اقتراح باحالته الى اللجنة القانونية ولم دخلنا في جدل طويل عريض اعتقد اختصاراً للوقت ان المجلس يوافق وان تأخروا بالتصويت عليه باحالته الى اللجنة القانونية وينس الوقت يرسل الاقتراح المتد من السيد الدكتور الشارح الى اللجنة لتأخذ به عين الاعتبار اذا رأت ذلك ممكن وشكراً .

#### دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

#### دولة رئيس الوزراء

اعيد واكرر ما ذكرته سابقاً في المادة ٢٥ - واذا كان رأي المجلس احالته الى اللجنة القانونية فله الصلاحية في هذا الموضوع كما اهم من المادة ٢٥ ابعاله بمشاريع القوانين هي من صلاحية رئيس المجلس .

#### دولة رئيس المجلس

عموا دولة الرئيس الذي يقرر هو المجلس احالته الى اللجنة القانونية .

#### دولة رئيس الوزراء

لا يجوز ان يبحث المجلس في القانون قبل قرار اللجنة القانونية ، هناك نقطة اخيرة هو ما ذكره الاخ سلمان هي بعد الاحالة الى اللجنة لان النص يقول في المادة ٣٢ -

١ - اذا اقترح احد الاعضاء ادخال اي تعديل على مشروع القانون الذي احيل ...

#### دولة رئيس المجلس

سيد الرئيس ، احالته الى اللجنة امر يقره النظام ويحده ، عبدالله بك .

#### السيد عبدالله الريماوي

انا ارحب بان تحال هذه المادة الى لجنة تفسير القوانين والسبب هو ما يلي :

عندما يفسر القانون سينفذ التفسير الى غرض المشرع وإلى المقصود وفقاً للمفاهيم المتكاملة ، عندما يأتي مشروع قانون الى المجلس او لا تعود للمجلس وليس لرئيس المجلس وهذه متفق عليها ما دام يملك ان يقرر احالته الى اللجنة ايضاً يقرر كيف شاء ان يتصرف ، انا ازمع ان هذه المادة تفسر دولة الرئيس لها تفسير ضيق ولا يوجد اي غير لا علينا ولا على الحكومة ان نحول هذه المادة الى اللجنة القانونية .

#### دولة رئيس المجلس

#### السيد عبدالله الريماوي

لكن المجلس سبق ان بحث هذه المادة وافق دولة الرئيس ووافق المجلس على ان عبارة الذي يقرر احالته هو المجلس ، انا اضيف اكثر من هيك ، اضف ان المجلس الذي يملك كل هذه الصلاحيات الذي يملك الكل ، البعض يملك الكل ، هذا المجلس يملك ضمن نطاق التفسير التسليم لهذه المادة ان يرفض اي قانون في المبدأ دون ان يحيله الى اللجنة ومن اجل ذلك يحيل هذه الفكرة الى اللجنة القانونية .

#### دولة رئيس المجلس

السيد احمد الطراونه

#### السيد احمد الطراونه

لا يوجد نص في النظام الا في المادة ٩٦ - عند وجود حالة او مسألة لم يعالجها هذا النظام يتخذ المجلس بقرار منه ما يراه مناسباً بشأنها لذلك لا ضرورة لاحالته الى لجنة تفسير القوانين ، لان هذه الحالة التي تكلم عنها الاستاذ عبدالله غير موجودة في النظام لان تخيلها للمادة ٩٦ - وبجعلها الى المجلس ليصوت عليها ، اما اذا كنا نأمل ذلك او لا نأمل .

#### دولة رئيس المجلس

الآن املي قرار الاحالة الى اللجنة القانونية من يوافق على احالته الى اللجنة القانونية السيد عبد الله الريماوي يا سيدي في موضوع اهم ، نقطة نظام ما هو النظام تفضل .

#### السيد عبدالله الريماوي

الآن نحن امام نقطين واحد ما يتعلق بالاحالة الى اللجنة او عدمه وهذه بسيطة ليست مشكلة النقطة الثانية التي امر فيها رئيس الوزراء اكثر من مرة على ان توضح وان المجلس يأخذ فيها موقف وهي : « هل يملك هذا المجلس صلاحية ان يرفض في المبدأ مشروع قانون والا لا » يملك ذلك دولة الرئيس اعطى تفسير : وانا اعطيت تفسير آخر الاخ ابو هشام اعطى تفسير في النتيجة يتفق مع تفسيري فلا يدعوا الحاجة الى الاحالة للجنة قانونية وهذا الامر ، لذلك اذا كان المجلس تد قبل بالتفسير الذي طرحه ابو هشام بتكون تد اتفقنا وما في دامي ان نحيله الى لجنة تفسير القوانين ، المسألة التي طرحها دولة الرئيس ، هذا موضوع البحث وهذا الموضوع يا دولة الرئيس من اهم من ان دولة الرئيس امسكه تتسابق .

#### دولة رئيس المجلس

بالمعكس متسمة اكثر من ذلك .

#### دولة رئيس الوزراء

انا اتسول حسب

القواعد لا اجتهاد في معرض النص ، عندما ذكرت المادة ٢٥ - يحيل رئيس الوزراء مشاريع القوانين مع الاسباب الموجبة الى رئيس المجلس فهي صلاحية رئيس المجلس ، ما قال الى المجلس قال الى رئيس المجلس ولم توضع كلمة رئيس في هذه المادة هيما ، انا انظر الى الموضوع كتطبيق للنظام فقط ، انا عندما يكون مندي اقتراح اطرحه على الاخوان ان تعدل المادة ٢٥ - يكون فيها مع الاسباب الموجبة الى المجلس اما ما دام قالت المادة ٢٥ - الى رئيس المجلس فهي الى رئيس المجلس فلا يجوز لنا ان نذهب لإوسع من هذه النقطة .

#### دولة رئيس المجلس

سبق ان بحث هذا الاشكال .

#### دولة رئيس الوزراء

عموا دولة الرئيس ، هذا النص رئيس المجلس انا يقول لا يجوز ان تكسر النظام وهذا لا يعني سابقة ، انا عدلت النظام ، لان هناك شروط لتعديل النظام بان يقدم عشرة اعضاء بالاقتراح لتعديل النظام والحكومة مستعدة ان تذهب بهذا التعديل بهذه الصيغة .



دولة الرئيس  
الدكتور جمال الشاعر

دولة الرئيس، بعد الاستماع إلى ملاحظات الاخوان حول احالة الموضوع إلى اللجنة القانونية — مع الاستماع إلى بعض الاخوة المهتمين بالامر فأتينا لا اصر على موضوع عدم احالته بالمره واسحب اقتراحي بهذه النقطة بالذات على انني اذكر دولة الرئيس والاخوان بالنسبة إلى المادة ٢٥-٢ أثناء التداول بها كان هنا كمنذرة توضيحية وضعت في الكتابات حول التفسير ففهمنا جميعا الذي تعطف على المجلس وليس رئيس المجلس والمجلس الذي يستطيع ان يحل أيضا يستطيع ان يرفض ان يحل وهذا موجود .

دولة رئيس المجلس  
الدكتور خليل السالم  
الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس، طلبت الكلمة مرارا ، واطن ان ما جرى من حديث يعزز الفكرة التي كنت بصر على ان اقول بها ، انا مقتيد بالمادة ٢٧-٢ من النظام (مقتد المادة ٢٧-٢ هي التي تطرح الضوء على كل الموضوع الذي نتحدث به ما دام المادة ٢٧-٢ تقول : ( لا يوضع مشروع أي قانون موضع البحث والذاكرة في المجلس ما لم يكن قرار اللجنة المختصة بشأنه قد وزع على الاعضاء قبل بمثابة ) وأربعين ساعة على الأقل ) .

فانا انهم منها يجب اجالة هذا المشروع على اللجنة المختصة سواء كانت اللجنة القانونية او غيرها وإذا اعتقد ان من الضروري ان تنسك بهذا الاجراء لا ان تطرح مشروعات القوانين في الذاكرة للقبول والرفض في هذا المجلس قبل دراستها من اللجنة المختصة ، وإذا كنت انا قد طرحت فكرة الموافقة على القانون المتعلق بالقانونية الفرض بهذا لانه مر على المجلس بثلثة عة ثوانين ، سبق ان فراها المجلس واحيلت إلى اللجنة وليس في هذا القانون أي نص جديد أو حكم جديد يحال اللجنة للدراسة والمناقشة وكان هذا الحضر للوقت وليس الخروج من النظام ، وإذا كنا سنخضع بهذا القانون لجميع خمس دقائق للقول فوضى المجلس بالولاية عليه كما وردت في الحكومة وذلك مع اقتراحني لإزالة الاخوان اري ان يحال إلى اللجنة المختصة وأري ان يكون البحث المستفيض والذاكرة بتحت هذه الحالة ولذلك يجب ان نضي لانتراع التي

احالته إلى اللجنة كما قبل القانونية مع اضافة الاطباء الذين ابدوا رغبهم بالمشاركة معها وان تكون المناقشة حول جدوى الامتحان وعدم جدواه بعد ان يصل اليها قرار اللجنة وشكرا .

دولة رئيس المجلس

اما وقد عهد الدكتور جمال الشاعر إلى عدم تمسكه باقتراحه ، ان هل يوافق المجلس على احالته إلى اللجنة القانونية ومن يوافق يرفع يده الجميع موافقون .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، سليمان بك السيد سلمان القضاء المادة ٢٢-٢ في اقتراح الدكتور جمال الشاعر انه بعد احالة مشروع القانون إلى اللجنة ان يحال اقتراح الدكتور الشاعر إلى اللجنة .

دولة رئيس المجلس

نعم ويحال اقتراح الدكتور جمال الشاعر إلى اللجنة ، اكمل يا عدنان بك السيد الامين العام :  
(٤) الاستفسارات :

١ - كتاب دولة رئيس الوزراء الانضم رقم ٢٧/٢٧/٦٦٦ تاريخ ١٩٦٩-١٠-١٦ ومرتبه كذا به معالي وزير الزراعة رقم ١٠٠-٢٠١-١٠٢٥١ تاريخ ١٩٦٩-٦-٩ جوابا على الاستفسار رقم (١٢) تاريخ ١٦-٦-١٩٦٩ المقدم من عضو المجلس سعاده الدكتور جمال الشاعر حول انتشار حشرة خطر أصابت بعض مناطق زراعة الكرم في المملكة .

استيفاض رقم ( ١٢ ) تاريخ ١٦-٦-١٩٦٩ دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانضم تحية واحترام

لقد أصابت حشرة من أخطر الحشرات مناطق زراعة الكرم في السلط في منتصف الثلاثينات ، وانتشرت منها إلى مناطق أخرى في الأردن إلى ان امت على معظم نباتات الكرم في مختلف مناطق المملكة .

وفي خلال الخمس عشرة سنة الماضية جري إعادة زراعة الكرم في تلك المناطق وقد كانت بعض هذه الزراعات على جذور مقاومة لهذه الحشرة كتطعيم جذور هذه بالتعاون مع وزارة الزراعة عام ١٩٥٢ بينما كانت زراعة الغالبية العظمى على جذور محلية ، بما يجعلها عرضة للإصابة بهذه الحشرة ، وبالفعل قد بدأت الإصابات من جديد في

مناطق السلط جرش وعجلون واربد ، كما وان حدوث هذه الإصابة محتمل أيضا في مناطق الجنوب ان محصول العنب في الأردن يعتبر من المحاصيل الزراعية الهامة ، ويأتي في الدرجة الثانية بعد الزيتون من حيث الاهمية في اصناف الفاكهة ، وقد تبين ان المزارعين في المناطق المؤبوه لا يعرفون السبب الحقيقي لهذه المشكلة وكيفية انتشارها او معالجتها لذلك عاينني اوجه بالاستفسار التالي إلى معالي وزير الزراعة :

١ - هل ان الجهات المختصة على بينة من مدى انتشار هذه المشكلة ؟  
٢ - ما هي البرامج والتعليقات التي وضعتها لمواجهة هذه المشكلة ؟  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري  
الدكتور جمال الشاعر

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري اشير إلى كتابكم رقم ١١-١٠١٢ تاريخ ١٦-٦-١٩٦٩ بشأن الاستفسار المقدم من العضو الدكتور جمال الشاعر حول انتشار خطر حشرة الكرمه .  
ابست اليكم بفسخة من كتاب معالي وزير الزراعة رقم ١٠٠-٢٠١-١٠٢٥١ تاريخ ١٠-٢٥١-١٩٦٩ جوابا على الاستفسار المذكور .  
واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء بالوكالة  
عبد السلام المجالي

دولة رئيس الوزراء الانضم اشير إلى كتاب دولكم رقم ٢٧-٧-٦٦٩ تاريخ ١٧-٦-١٩٦٩ بخصوص الاستفسار رقم (١٢) تاريخ ١٦-٦-١٩٦٩ والمقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري الدكتور جمال الشاعر ارجو ان ابين لدولكم ما يلي :

١ - ان الامة التي اشار اليها الدكتور جمال الشاعر هي حشرة الفوليكسيرا التي اصابت وقضت على مزارع العنب في السلط وعجلون ومخضط مناطق المملكة في الثلاثينات .  
٢ - ان وزارة الزراعة على علم بتجدد الإصابة بحشرة الفوليكسيرا على العنب في مجلون واربد والسلط .

٣ - على الرغم من توفر الشتول على الاصول الامريكية المقاومة لحشرة الفوليكسيرا الا ان بعض المزارعين يقومون بتكثير الاصناف التي يرغبون في زراعتها بواسطة العقل غير متقيدين بنصائح وارشادات وزارة الزراعة .

٤ - حيث ان الطريقة الوحيدة في مكافحة هذه الحشرة هي زراعة اصول امريكية مقاومة لها وتطعيمها بالتالي باصناف العنب المرغوبة وادراكا لخطورة هذه الامة فقد قامت وزارة الزراعة بما يلي :  
١ - توجيه ونصح المزارعين من خلال جهاز الارشاد الزراعي بعدم زراعة الكرمة بالمقلصة وانما زراعتها من شتول مطعمة على اصول امريكية مقاومة للحشرة .

٢ - بعد انتجت الوزارة ما يقارب من ١٢٠٠٠ شتلة عذبة مطعمة على اصول امريكية مقاومة للحشرة ووزعت على المزارعين في مختلف انحاء المملكة .

٣ - لا زالت اعمال التطعيم على اصول امريكية مستمرة في مشاتل الوزارة ومستقوم بالتوسع بانتاج هذه الشتول لتوزيعها على المزارعين .  
٤ - ان الوزارة بصدد اجراء مسح كامل وفي جميع انحاء المملكة لمعرفة شدة الإصابة بهذه الحشرة ومدى انتشارها واتلاف الاشتال والنباتات المصابة .  
٥ - ان الوزارة بصدد اصدار قرار لتنظيم زراعة الكرمة في الأردن استنادا إلى قانون الزراعة من حيث منع زراعة واستيراد شتول الكرمة غير المطعمة على اصول امريكية وكذلك اتلاف الاشتال او النباتات المصابة .  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الزراعة  
حكمت السكات

دولة رئيس المجلس  
الدكتور جمال الشاعر  
الدكتور جمال الشاعر

دولة الرئيس انني اذ الشكر معالي وزير الزراعة على اجابته الا اني اري انه من الضروري الإشارة إلى بعض الجوانب الهامة في هذا الموضوع :  
١ - ان العديد من المزارعين لا يزالون يجهلون ان لدى الوزارة اصولا للمقاومة لحشرة الفوليكسيرا ، كما ان المزارع الأردني يجهل في معظم الأحيان سبب الإصابة .



٢ - بحين نتيجة استبيان قام به كل من الدكتور كايد الور والبروفيسور الزائر فلتن لارسنج من قسم الانتاج النباتي والوقاية في كلية الزراعة في الجامعة الأردنية بأن ارشاد وزارة الزراعة لا يزال اقل من الوسط من حيث فعاليتها ، كما وان لا يستطيع الوزارة ان تجبر المزارعين وخاصة الذين يستصلحون اراضيهم بمعاونة مالية من الوزارة .

ان مساحة الاراضي المزروعة كرمه ، تبلغ ٩٣ الف دونم حسب تقديرات وزارة الزراعة لعام ١٩٧٧ ، وهذه المساحة تستوعب حوالي عشرة ملايين نبتة وبمبلغ ١٠٠ مليون ان الوزارة قد وزعت حوالي ٥٠ ٪ من هذا الرقم الا ان النباتات المزروعة على اصول مغايرة فمثلا لا تزيد على ١٥ ٪ من المشروع ، لذلك فانني اوصي معالي وزير الزراعة بما يلي : -

١ - اعادة تقييم جهاز الارشاد بوزارة الزراعة بحيث يكون اكثر فعالية .

٢ - ايجاد علاقة مستمرة بين مديرية البحث والارشاد الزراعي والدوائر المختصة بالجامعة الاردنية ، علما بان المسؤولين بهذه الدوائر يرجون تقديم التوجيه والمعلومات للبرشدين الزراعيين من خلال الاتصال المباشر او مقبلة دورات منتظمة .

٣ - وفي حق دخول زمني لإجراء المسح الكامل في جميع احياء المملكة واصدار القرارات اللازمة بتنظيم زراعة الكرم بالطرق السليمة وشكرا .

دولة رئيس المجلس

السيد الامين العام

(٥) الاقتراحات

الاقتراح رقم (٥) المؤرخ في ٧-١٢-١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور محمد احمد ربيع بشأن الإسراع في اقرار تنظيم صندوق اسكان المعلمين .

الاقتراح رقم (٥) تاريخ ٧-١٢-١٩٧٩ دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

ارجو التكرم من تولىكم بعرض اقتراحي على المجلس الكريم حتى اذا ما حاز الموافقة ، ارجو رفعه الى الحكومة لاجراء اللازم .

الاقتراح : لقد حضر قانون معدل لقانون التربية

والتعليم يسمح بوجبه اصدار نظام لصندوق اسكان المعلمين وقد اعدت وزارة التربية والتعليم مشروع النظام المذكور وتم رفعه الى مجلس الوزراء تهيئدا لاقراره واصداره .

لهذا فاني اقترح الاسراع في اقرار هذا النظام لما له من اثر بالغ في حل مشكلة اسكان المعلمين وتقديرا للدور الذي تقوم به التربية والتعليم في خدمة ابناء الامة .

واتقبلوا الاحترام .

عضو المجلس الوطني الاستشاري

د . محمد احمد ربيع

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على احالته للحكومة

الجميع موافقون .

السيد الامين العام

٢ - الاقتراح رقم «٥٥» المؤرخ في ١٢-١٢-١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد حمادة الفواز بشأن توصيل مياه البئر الارتوازي الجديد الذي حفرته سلطة المصادر الطبيعية الى بلدة صبحا وقراها .

الاقتراح رقم (٥٥)

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

ارجو التفضل بعرض اقتراحي التالي على المجلس الكريم حتى اذا ما وافق عليه تفضلتم بتحويله الى الحكومة للموقرة .

قامت سلطة المصادر الطبيعية بخفر بئر بلدة صبحا وكان ناجحا حيث يعطي ١٥٠ متر مكعب في الساعة اثناء التجربة حسب احوال المزارعين على مويها ان بلدة صبحا والقرى المجاورة لها تشكو من العطش . اقترح ان تتكرم الحكومة بالانجاز الى المختصين لتوصيل مياه البئر المذكورة الى بلدة صبحا وقراها حيث هم يفتس الحاجة الماسة للماء .

واتفضلوا بقبول مائق الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري

حمادة الفواز

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجالته للحكومة

الجميع موافقون .

السيد الامين العام

٣ - الاقتراح رقم «٥٦» المؤرخ في ١١-١٢-١٩٧٩ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد المهندس شفيق زوايده بشأن نقل مشروع مدارس

دولة السيد سيمير الرفاعي من المكان الحالي الى موقع اخر من مدينة عمان .

الاقتراح رقم (٥٦) تاريخ ١١-١٢-١٩٧٩ دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري المحترم

تحية وبعد :

ارجو ان اتقدم باقتراحي هذا راجيا احالته الى الحكومة لدراسته بكل موضوعية ومنطق علمي سليم يستند الى الحاجة والواقع والتخطيط .

يعلم الجميع ان موضع مدارس دولة السيد سيمير الرفاعي كان حديقة عامة لامانة العاصمة

وتقع ضمن منطقة تجارية ومحاذية لشارع الأمير محمد وهو شارع رئيسي كثيف السير ثم قلمت وزارة التربية والتعليم بوضع اليد عليها وتحويلها الى مدرسة رغم معارضة امانة العاصمة المستمرة لذلك ، فعملا تم تصميم المدارس ويوشى بالتفويض

في الاساسات وهيكل البناء ولكن ما حصل بهذا الهيكل من تصدعات وشقوق تعود لميؤب لمسي

المواد وسوء الصنعية جعل لوزارة الاشغال العامة تأمر بوقف البناء منذ اكثر من عام ولغاية الان .

وكان الله سبحانه يذافع عن مدينة عمان وحداثتها لذا فاني اقترح على الحكومة واتفضل

زملائي اعضاء المجلس بمؤازرة اقتراحي بنقل موقع هذه المدارس الى موقع اخر من مدينة عمان للاسباب التالية .

١ - ان تخطيط مدينة عمان الهيكلية لا يسمح بامانة مدرسة في ذلك الموقع ولا يصلح الا كحديقة عامة تكون رئة تنفست منها المنطقة المحيطة بها .

٢ - ان قرب المبنى من الشارع وكثافة السير به يجعل من الصعب على المعلم ان يشرح وعلى الطالب ان يتسمع من كثرة ضجيج السيارات المستمر .

٣ - ارجو ان تتصوروا جميعا مدى الارتباك الذي يسجل بالشارع من كثافة السير صباحا وعند انتهاء اليوم عدا من صعوبة تامين مواقف لسيارات الاساتذة والطلاب .

٤ - ان نقل المدرسة الى موقع اخر الان اوامر بكثير من نفعها بحين حيث لا تزال المدرسة في المراحل الاولى من البناء . وقبل المباشرة باصلاح المصعد منها وتقوية الاجزاء التي لم يظهر بها ميؤوب لان .

٥ - مهما عملت من دعم وامانات لهذا الهيكل من ضمن سلامة الطلاب والاساتذة مستقبلا في حال حدوث زلزال وهزات ارضية حيث ان هذا المبنى معلم على ردم ترابي عمقه سبعة امتار .

وتفضلوا بقبول مائق الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري

المهندس شفيق زوايده

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على احالته للحكومة

الجميع موافقون .

السيد الامين العام

١ - استكمال مناقشة السياسة الزراعية ودراسة الوضع الزراعي على ضوء حالة الجفاف التي عمت المملكة .

دولة رئيس المجلس

من يود التكلم بمناقشة موضوع الزراعة سجل يا عدنان بك .

السيد الامين العام

السيدات والسادة الاعضاء : -

٥ - مهما عملت من دعم وامانات لهذا الهيكل من ضمن سلامة الطلاب والاساتذة مستقبلا في حال حدوث زلزال وهزات ارضية حيث ان هذا المبنى معلم على ردم ترابي عمقه سبعة امتار .

وتفضلوا بقبول مائق الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري

المهندس شفيق زوايده

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على احالته للحكومة .

الجميع موافقون .

السيد الامين العام

٦ - استكمال مناقشة السياسة الزراعية ودراسة الوضع الزراعي على ضوء حالة الجفاف التي عمت المملكة .

دولة رئيس المجلس

من يود التكلم بمناقشة موضوع الزراعة سجل يا عدنان بك .

السيد الامين العام

السيدات والسادة الاعضاء : -

١ - سليمان ارثيه

٢ - عبد الله اخو ارشيد

٣ - علي البشير

٤ - جمال ابو بكر

٥ - سالم بن نجاد

٦ - جودت السبول

٧ - نائلة الرشيدان

٨ - خلف ابو نوير

٩ - شمس الدين طاش

١٠ - د. زهير بلخص

١١ - سلطان العدوان

١٢ - د. عيسى القنوس

١٣ - حمادة الفواز

١٤ - مروان الجبود

١٥ - ميد المجيد حجازي

دولة رئيس المجلس

السيد سليمان ارثيه

١ - سليمان ارثيه

كليني ياسمي وباسم الاخوان ، حمادة

العايطه وهليل ابو بزيول .



دولة رئيس المجلس

حضرات الاخوة والاخوات الاعضاء

المحترمين

باسمي وباسم الزميل حماد المعايطة وهابل ابو بريز

بعد دراسة بياني معالي وزير الزراعة حول السياسة الزراعية ووضع المياه في المملكة وحالة الجفاف التي يعاني منها الاردن منذ عدة سنوات .

اود ان اذكر من خلال بياني معالي وزير الزراعة ان الجهود التي تقدمها الوزارة هي جهود مشكورة وحققنا العديد من المنجزات التي من شأنها ان تعود بالنفع المديد على مواطن هذا البلد لكن هنالك بعض لنقاط اود ان اذكرها لا من باب الانتقاد لجهود الوزارة بل من باب التفكير وتوجيه الاهتمام .

١ - الاردن بلد زراعي يحكم تكوين وتركيبه الاقتصادي وبالتالي لا بد من وضع هذه النقطة بعين الاعتبار في كافة مجالسنا والاردن لا تتركز مشاريعه الزراعية بجهة معينة بل هناك اكثر من منطقة زراعية ولها ميزة خاصة ولها تنسيق ممتاز لو وجدت الرعاية اللازمة .

فالزراعة كما هي بالافوار هناك مناطق اخرى لا تقل عن الاغوار جوده بل يمكننا ان نقول بانها تفوق الاغوار . وهنا ارجو من الحكومة الرشيدة ان توجه انظارها الى كافة المناطق وخصوصا المناطق الشرقية هذه المناطق الواسعة الغنية بقرينها ونيلها اثبت فعاليتها في اقتضادنا الزراعي واصبحت بتفوقاتها تفوق الاقطار العربية الشقيقة . واو ان اذكر ان اصلاح هذه الاراضي التي تقع في احاف جبارتنا كليت الجهد والطاقة والطرق والاموال حتى وصلت الى ما وصلت اليه ولقد حقق المزارعون في تلك المناطق ما هدته الحكومة الى تحقيقه . وبسطها تحقيق هذا التوسع الاقتصادي والاراضي باستغلال اراضيها ومساهمت في تخفيف الهجرة من الريف الى المدينة .

دولة الرئيس

السادة الاعضاء

في بلاد بنجرورة وشقيقة تصنع الدولة السن استصلاح الاراضي وتربية وتغذية وتنشيط

التسهيلات المعديه ولكن اود ان اتول هنا بان ما يحدث للمزارعين المغابرين هو العكس لا يجدو الدعم ولا التشجيع بل يطلب بدفع الثمن طمسك الاراضي بصورة لا تطاق وغير معقولة .

٢ - قلة موارد البلاد من الاشجار المثمرة فلو كرس الجهد المبذول في زراعة الاشجار الحرجية لمدة خمسة اعوام في اشجار مثمرة مثل الزيتون العنب اللوزيات ضمن خطة شاملة لحقق الاردن الكثير في هذا المجال واعتقد ان هذا يتم في ضوء اقبال المواطنين على حب الشجرة من خلال كافة قطاعاته المتعددة .

٣ - سن قانون يسمى قانون الاصلاح الزراعي هذا القانون سيركز الجهود ضمن خطة علمية مدروسة ستكون مراحله وكلية للجهود المبذولة للتنمية الزراعية .

٤ - استعداد قوانين وانظمة تمنع اساءة استغلال الاراضي الزراعية كالباء فيها على حساب افسادها والافلال من فعاليتها .

٥ - المطالبة بعدم تفويت الملكية الزراعية بعد الوفاء وذلك خوفا من تجزئتها وابطال فعاليتها

دولة الرئيس

حضرات الاعضاء

٦ - المزارعون في بلادنا بحاجة ماسة للدعم في ضوء الازمات المتواصلة التي من بها والتي من أبرزها الجفاف وايضا في التصدير في وجه منتجاته وارتفاع اسعار الادوات الزراعية التي يستخدمها وكذلك ارتفاع اسعار المبيدات الحشرية والبذور والاسمدة وارتفاع الياقات المعاملة والليات الزراعية واعتقد ان الحل في هذا المجال يستلزم عدة تعامل .

١ - فيما يتعلق بالجفاف فان العديد من مزارعنا قد فترروا ونظروا الى اوضاعهم الاقتصادية والمعيشية خوفا لنا بان هؤلاء المزارعون قد تحولوا من مهنة الزراعة الى مهنة اخرى لذا اطلب بان يكون هناك صندوق لدعم المزارعين المنقرضين من الانوال التي تجبها لهم لتصلح امانة المعاشية وقدارها ٥٪ ويطلب للتوسيط واقتراض يتمل بالتوسيع التمسك بين خمسة الامانة والتوسيط ووضع في صندوق يسمى صندوق دعم المزارعين .

بب - اما بالنسبة لمنع التصدير فاود ان اتول اننا لست ضد صالح المواطنين وكذلك المزارع لكن الذي يحدث انه حينما تصدر الحكومة قرارا بمنع التصدير امام المنتجات الزراعية وهي تهدف بذلك لصالح ومصلحة المواطن وتنسى صالح المزارع الذي ستخفف اثمان منتوجاته بسبب فتح الاستيراد لنفس المواد التي صدر قرارا بمنع تصديرها وهذا ما يحدث في اوقات الصيف . ان هذه العملية هي من الاسباب المدمرة للمزارعين وليس بالضرورة ان يسعد الكثيرين على حساب تعاسة الآخرين بلو خطط لمل هذه الامور بشكل فعال لما تضرر المزارع وبالتالي ماته يأخذ حقه وجزاء كده دون اضرار للمواطن .

ج - الادوات الزراعية المرتفعة الاثمان هذه تؤدي بالتالي الى زيادة الكلفة الامر الذي يربح هذا المجال ان تتولى وزارة الزراعة والاجهزة المنبثقة منها مثل المنظمة التعاونية باستيراد المزارع والمواطن بان واحد لذا فاني اقترح في الادوات الزراعية والبذور والاسمدة والمبيدات الحشرية وسواها بان لوازم المزارع وذلك من اجل وضع حد للبلايب الذي يحدث في هذا المجال فتساعدان اثمان الكثير من لوازم الزراعة تباع بأسعار بخيالية ومرتفعة وان الاريح تصل في بعض الاحيان اكثر من ٢٠٠ في المئة مدخول وزارة الزراعة في هذا المجال واجهزتها سيخلق جيوا من التوازن والانتقال للاخوة المزارعين وكذلك ليس نص تلك المواد .

د - مؤسسة الإقراض الزراعي هي الجهد الاكثر فعالية في دعم وخدبة المزارعين والشعر انه من الواجب ان تدعم المؤسسة المالية من قبل الحكومة لكي يواصل مهامها بشكل يكفل للبرازع العمل بقوة ونشاط .

والمطلب كذلك بدعم المنظمة التعاونية لكي تقوم بمهامها على اكمل وجه

الثروة الحيوانية

فعالي الثروة الحيوانية في بلادنا مجموعيات كثيرة يبراجعها اصحاب المواشي والمواجن وكثيرة مجموعيات تبيع للحيوانات ويمكن ان اقول ان هذا البلد الذي كله يميل الى تربية المواشي في تربية المواشي ومن اجل ان اذكر ان هناك مواشي كثيرة من الدواجن والاعان التي تربيها المزارعون الذين يبيعونها في السوق المحلية والاراضي المجاورة

الثروة قد تقلصت بسبب الخسائر الهائلة النسي واجهها دون ان يتلقى المد امدات العملية والمالية من المسؤولين اي من الحكومات المتعاقبة على الحكم فلا يوجد مراعي ولا سواها لكي يسعد في انتاجه واما بالنسبة للدواجن فاود ان اتول ان هذه الصناعة وهي صناعة الدواجن حديثة في بلادنا وبالواقع ان الاردن في فترة قصرة حتى الاكتفاء الذاتي من البيض ولحوم الدجاج الا انه في الاونة الاخيرة احجم بعض مربى الدواجن عن الاستمرار في اعمالهم نتيجة لسوء التصويق الذي تعرض له منتجاتهم من البيض واللحوم بالرغم من فتح باب التصدير امام البيض الاردني وكذلك ارتفاع اسعار الاعلاف من ذره ومركبات وملخصاتها كلها بان الحكومة اعنت كافة الاعلاف والمواود الزراعية من الجبارك لذا ارجو ان تمل هذه المشكلة من اجل دعم وانصاف مربى الدواجن لخدمة هذه الصناعة الزهره ووزارة التوزيع وهي حريصة على مصلحة المواطنين تستطيع تأمين الاعلاف بأسعارها الحقيقية ووضع ارباح عليها اي بالكلفة .

حلول آتية

١ - ارجو من الحكومة الموقرة صرف اموال بأسعار معقولة بعد اجراء عملية تعداد سريعة للمواشي عدة اعوام دون ان تحقق اي نتيجة موضوعية او حل لهذه المشاكل

واقترح في هذا المجال وطالما انه من بين التحديات التي تواجهها هذا العلم هي مشكلة المياه اقترح ان نسمي هذا العلم هام حل أزمة المياه وان تتكاتف الجهود من اجل حلها خلا ضروريا وتعاونة المسؤولين الذين اعملوا هذا المجال بالرغم من كلفة التوسع الديم الموجه من الحكومة حتى لو استندى للسك ايقف بعض المشاريع الاقل أهمية في بسبيل الاكثر الأهمية وجو توفير الماء . هناك ابار جوفية وجريت كلها اقلعت ولا تستخدم لا للري ولا للشرب ارجو ايضا ذلك الموضوع .

٢ - توزيع البلاد المنسج التنس كافة المزارعين بنسب التفر من التنس للتنس الجاهل علفا التماونية لان اغلب تفرى الملكة لا يوجد بها جليلات تنسها مع تنسها الجاهل تلك الجليلات بكل خصاها وبها .

هكذا صيد الجاهل



٣ - تأجيل ديون المزارعين في الشتاء واعفائهم من الضرائب لهذا العام نتيجة لبدء الموسم الذي تعرضت له البلاد خلال خمسة الايام الماضية وانقضاء هذا الموسم .

٤ - كما اطلب بمساعدة العائلات المتوارة وتقديم المواد التموينية لها وهذا يتم بمعرفة الحكام الاداريين وشرائهم .

#### المياه

ان وضع المياه في بلدنا مرجح للغاية سواء لغايات الشرب او الزراعة وهي بالتالي بحاجة الى معالجة سريعة وفعالة وشاملة ضمن دراسات معالجة صادقة لدراسات تستمر في هذا المجال فانني اقترح توحيد الاجهزة المائية بجهة واحد حتى يتم اخضاعها ودمجها في وزارة متخصصة يطلق عليها وزارة الماء والكهرباء او اي اسم يحقق الغاية المرجوة ويوحد الجهود المبذولة في هذا الشأن وعلينا ارجو ان تلتقي هذه الملاحظات والتي تصدت بها كما اسلفت توجيه الاهتمام والتفكير والتجاوب الفعلي من الحكومة الرشيدة من اجل خدمة مواطنينا ولا يمكن ان ننكر الدور الفعال والمجدي لهذه الحكومة في حل كافة قضايانا ممثلة بتشخيص دولة الرئيس الذي يسعى دوما في تقديم كافة الخدمات بالرغم من قلتها الموارد المالية وكثرة الخدمات والمطالبات اذ هو الله ان يوفقنا لخدمة هذا البلد وان يحيز العقارة في ظل قائدنا الحسين المبدى

ولا بد لي في نهاية كلمتي انا احب دولة رئيس الوزراء وحكومة للاتجاهات المتنازعة التي تحتل في كافة الميادين خلال فترة تولي هذه الحكومة امانة الحكم .

وملأ على سبيل الحصر مباحث الجيوب وفلاجات النجوم ودعم المجال القروية والخدمية المتطورة والنقل البري ومؤسسة النقل الى الباصات وبمختصر فان خط الطبيعة الحسية قد حلت تحتها نجما متنازعا بالرغم من الامكانيات المعروفة .

واشكر كل الفكر لسبب الامر حسن ولي العهد راعي التنمية في هذا البلد .

وفدنا الله جميعا في خدمة الاردن الفلسطيني وحيثه كل الكائنات والجمية والتدبير والاحتسار لتأديت بسيرةنا الحسين المبدى والسلام عليكم .

#### دولة رئيس المجلس

السيد عبدالله اخو ارشيد

٢ - السيد عبدالله اخو ارشيد

#### دولة الرئيس

السادة الزملاء المحترمين  
الواقع انني لا اريد المناقشة بالمفهوم المعتاد الا انني بعد دراسة ما ابداه الزملاء والحكومة ارى ان ما ابداه الزملاء الكرام من الملاحظات السابقة وما اوردته الحكومة قد قارب من ابناء الموضوع حق سواء من ناحية الجفاف او الشؤون الزراعية او المياه . وهنا اضح الملاحظات التالية امام المجلس الكريم فخطيها كقواصي للحكومة اخاضة لما يرى المجلس وضعية من توصي ونظرا لكون الجفاف وشح الامطار وشؤون الزراعة هي محور الحديث وهي :

اولا : ربع الخصائص الزراعية في موازنة الدولة العامة حيث يلاحظ انخفاضها التدريجي الى نسب غير مقبولة ومعتولة لبلد زراعي بالدرجة الاولى كالاردن ، يتداعى دمع قطاعات اخرى على حساب هذا القطاع العام ويرغم اننا لا ننكر اهمية اي من هذه القطاعات نظرا للتشاك والترايط التي بينها وبين قطاع الزراعة الا انها لا ترقى الى مستوى اهمية الشؤون الزراعية لبلادنا بالذات باي حال من الاحوال وقد ظهرت امراض ذلك على مزارعنا زيادة على كابوس شح الامطار

ثانيا : ومن مطلق خطة وطنية جادة العمل بجهود مكثفة لجلب المياه الى المناطق الشرقية والوسطى في المملكة من الدولة العربية الشقيقة المجاورة واعني سوريا والعراق لتجميع الزراعة والمراعي بعد اجراء الدراسات والتجارب الجادة

ثالثا : ومن باب الحلول السريعة احياء الاقتراح المقدم من نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية بكتابة المورخ في ١٨-٢-٧٩ جوابا على اقتراح رقم ١٨٠ المورخ في ٢٦-١-١٩٧٩ والمتضمن انشاء حركة حفظ مساحات مائية ضئيلة وتشرب عليها الدولة لغايات حفر الابار لطبية الاحتياجات القطاع الخاص بايجور مقولة ، وتكيف اجنسل الحضارات الحكومية تخصص الدراسات والابار التجريبية واستخدام الخبراء والفنيين لصيانة وتنظيم حقولنا السلطة المختصة غير جديها

#### دولة رئيس المجلس

السيد جمال ابو بكر

٤ - السيد جمال ابو بكر

دولة الرئيس : انني باسمي وباسم الزميل علي البشير اطرح ما يلي :  
حضرات الاعضاء المحترمين تاسيسا على ما جاء في بيان معالي وزير الزراعة . حول السياسة الزراعية التي من تقدموا بطلب مناقشة السياسة الزراعية ضمن نقاش طسنة محدده .  
كمعالجة حالة الجفاف التي مر بها هذا البلد . منذ عدة سنوات متتالية .

وقد تحدثت بملاحضاتي وطلبياتي في الجلسة الاولى للمناقشة بتاريخ ٢٨-٧-٧٩ وانني لست من الراغبين في الحديث مرة اخرى بهذا الموضوع ولكن ارجب اضافة هذا المطلب الى الحكومة المؤترة .

١ - ضرورة تعاون وزارة الزراعة مع وزارة الاشغال العامة بفتح الطرق الزراعية التي تربط الاراضي الزراعية بعضها ببعض وتسهيل عملية استقلال واستصلاح هذه الارض ونقل الحاصلات الزراعية بسهولة وهذه باعتقادي من مسؤوليات وزارة الزراعة .

٢ - بهذه المناسبة ارجو ان استوضح الحكومة المؤترة بانني تقدمت باقتراح بتاريخ ١٩٧٩-٢-٦ بطلب تيمية حفر بئر ارتوازي لتأمين مياه للشرب الى سكان قرى عارضة عباد بحافظة البلقاء ولكن لم يصلنا الجواب لغاية الان . ان سلبا او ايجابيا .

علما بأنه يوجد بهذه المنطقة ابار ارتوازية خاصة تروي الخضار والاشجار وباعتقادي الى الحكومة قادره على حفر بئر هذه الابار . واستغلالها لسد حاجة المواطن من مياه الشرب . وهذا بطلب هام وضروري وتتمر اساسي لكل كائن حي .

٣ - تأجيل الديون المستحقة على المزارعين هذا العام .

٤ - رفع الضرائب من اراضي البشير بالقرى .

٥ - تقديم القروض للمزارعين .

٦ - تقديم الاعانات للمواشي .

رابعا : دعم المزارعين وتأجيل الديون المستحقة مع اعفائهم على الاقل من الفوائد المترتبة ، دعم مؤسسة الاقتراض الزراعي هذه المؤسسة الناشطة المنظمة التعاونية وكاتبة المؤسسات التي تعمل بهذا القطاع خالصا : انصاف المزارعين الذين تضرروا بسبب سحب مياه سيل الزرقاء الى سد الملك طلال وحرمانهم من استغلال مياهه ولنا الامل الكبير بالحكومة الرشيدة بالسمي الذؤوب لتنفيذ ذلك .

#### دولة رئيس المجلس

السيد علي البشير

٣ - السيد علي البشير

كلمة علي البشير  
انني اكتب بما ذكرته حول السياسة الزراعية في الجلسات السابقة ولكنني وعلى ضوء بيان معالي وزير الزراعة لبعض النقاط فانني اتول ان معالي وزير الزراعة ربط بين السياسة المائية في المملكة والسياسة الزراعية وان الآخره مبنية على الاولى في معظم الاراضي والشمسية الذي يفور في ذهنه كل مواطن وسيما وان الخطتين الثلاثية والخسبية قد انتهتا لكن المعالجة للمياه المائية لا زالت مستمرة على ضوء التقارير الواردة من الخبراء الاجانب والاردنيين والمطلوب معرفة ما اذا كان هناك خطه للكشف عن مدى تفطية المصادر المائية المستغلة او الموي استغلالها لحاجات الشر بوالري ذلك ان السائد الآن هو اننا مقلين في السنوات القادمة على مشكلة مائية صعبة .

اللتظة الثانية : ذكر معالي وزير الزراعة لثناء تعداده لمشاريع بناء الشرب المنجزة او النسي ستجر مشروع مياه الشرب للقرى الواحدة شمال السلط زي وام جوزة وعلان والذرة الشرقية والغربية وام العميد والريحيين وان هذا المشروع سينجز عام ١٩٨٠ وان المواسم الرئيسية له قد بدنت لتكني سمعب من معالي وزير البلديات ان هذا المشروع سوف لا يتجز بسبب مشكلة مصدر المياه المختص لهذه الغاية وهو بئر الريحيه ولا استطيع ان اوفق بين ما قلته معالي وزير الزراعة وما قلته معالي وزير البلديات من معلومات كل منهما لذا ارجو من الحكومة ابداء هذا المشروع الشفافية الكاملة واتجاهه في الوقت المحدد .

المجلس الوطني الاستشاري



## دولة رئيس المجلس

سلام بن نجاد

٥ - السيد سلام بن نجاد

## دولة الرئيس

لا شك بأن البيان الذي أدلى به محضر معالي وزير الزراعة يعتبر شجاعاً وخطياً لمعظم المواضع الزراعية ، ولكن الذي يهمنا من هذه المناقشة يا دولة الرئيس هو التركيز على معالجة ناحية الجفاف حيث كما تعلمون دولكم بأن المنطقة الجنوبية تعاني من الجفاف منذ خمسة سنوات مضت كنتيجة لذلك الجفاف وانحباس الأمطار فقد أصبحت معظم القرى المنطقة الجنوبية تعاني من أزمة شديدة لآبار الشرب وهذه القرى هي كما أن هناك مزارع المياه الموجودة حالياً لهذه الغاية غير كافية ومعظم الآبار غير صالحة وقد لمس دولة الرئيس في زيارته الأخيرة للمنطقة هذه المشكلة بنفسه حيث أمر دولة بشكسوراً بتخفيض سعر مياه الكبيزة إلى دينارين بدلاً من الثلاثة سابقاً ، لذلك فأنني أكرر جزياً أمداد هذه المزارع ثم الاهتمام مستقبلاً بحفر الآبار الأثرية وذلك لتغلب على هذه المنطقة الحساسة بالمنطقة الجنوبية .

والموضوع الآخر سيعلم بأسعار الإعلان حيث كما تعلمون أن سعر طن الحطب الشحير يباع حالياً في منطقة التلحم بمائة وخمسون ديناراً بمضاف إليه أجور النقل على الطن الواحد دينارين وبذلك يصبح ثمن الطن على المواطن ٢٥ ديناراً رقم كثير من هؤلاء المواطنين عمال لقراء وفي معظم الأوقات لا يستطيعون الفقراء وكل ذلك المحافظة على الثروة الحيوانية تخلف هذه الأسعار كمساهمة لهؤلاء المواطنين كمرارة الإعلان الواضح ، لذلك فأنني أقترح بأن ونساقط أصحابها بهذه السنتين الخلف وأنما في طريقها للإنقراض إذا لم نحافظ عليها .

وبالختام بأن الأدل كبير في الدولة للمساهمة في التغلب على حل هذه المشكلة كمساهمة المواطنين بهذه السنة المملة ، وبفكم الله حيث ظل فالتنسا والاعمال جلالة المحسن العظيم ، والسلام عليكم .

## دولة رئيس المجلس

السيد جودت السبول  
السيد جودت السبول

## سيدي الرئيس

أيها الأخوات والأخوة .

لا شك أن الاهتمام المشتت يخلل الحديث والمعالجات المتصلة بأن شأن يتلوا بالاختصاص موسومة بالبتروشي من تلة المعلوم أحياناً تلك حقيقة أسلم بها ، وانطلق من هذا التنظيم الذي أمل أن يكسب حديثي صدق التياووشم تية الصدق إلى القول بأنني اتفق مع السيد الوزير ، وبالتلاني مع الحكومة الكريمة حول تشع طبيعة وفسودها أحياناً .

وحو لفة الامكانات والموارد ثم اننا لنعلم أيضاً ، بأن المحصلة النهائية لما بذل ويذل للسن جهد مخلص ودؤوب تمثل في النهاية نماذج لنجاح يستحق التقدير والمعرفان ، رغم ملاحم البطل في بعض الجوانب والأمور ، تلك الملاحم التي اكتسب أحياناً طابع وحدة وخطورة لا يجوز أن السكوت أو التجاوز .

ومن هنا جرت اختلافي مع الجزء الثاني الذي يلقي باللوم كله على الطبيعة والظروف وذون أن يلقي ثدرا من اللامه - ولو يسيراً - على وزارة الزراعة وسائر الأجهزة والمؤسسات المختصة الأخرى باستثناء تلك الإشارة العابرة التي انتقاء التشويق بين الأجهزة والمؤسسات المعنية بقطاع الزراعة ، ومسألة الري ومشكلة المياه .

ومن أن تلك الإشارة محدداً ، تكفي لاستنها المسؤولية . . أو قسم كبير منها إلى وزارة الزراعة أو تلك المؤسسات وإلى الحكومة ، وبالتلاني وذلك بحكم مبدأ المسؤولية التضامنية ، فإن ثمة من الأدلة والقبول الأخرى ما يكفي لتعريف المسؤولية بمسؤولية تلك الجهات ووزارة الزراعة على وجه الخصوص - مما إل الله حال الزراعة والمزارع في بلادنا - وعما وقع من إغفال ملحوظ في بعض مجالات الأنشطة التي كان يفترض أن تكون نماذج تحظى في شتى حقول الزراعة وبضمتها تربية الإبل والأغنام . والأدلة بغير الجاهلي الوزير ذلك الإغفال الذي انتهى إليه مشروع تربية الإبل في وادي البشير ، وذلك رغم جسيماته وكل أسباب النجاح لا مشروع مخطط ، وكيف يمكن شوب لتجريب يستند إلى قول بتدني أهمية الجاهلي الطارح وصعوبة تربيته .

والتي لا أريد أن أطيل ، سوف أكتفي بالإشارة إلى مثال آخر على خلل الإجراءات والآليات

ان كلامنا - أيها السادة - يشتري الحليب لاسرته يومياً ويسعر مثالي بالنسبة للبائع بل أن الحصول عليه لا يتاح أحياناً إلا بالمعركة والوساطة ، وأن فرصة تحصيله من جهة يركن إلى انتقاء الفشل لديها تمثل أمنية لكل مستهلك الأمر الذي ينبغي كل سند لقوله صعوبة التسويق وتدني السعر كبير لتلك النتيجة .

وبعد ، كيف يمكن تبرير نسكوت الحكومة من الإغفال المحزن وعن أسبابه ومسببه رغم تحقيقات أثبتت ليس الإهمال فحسب بوانماصوراً من الاستهتار والميعة المتأيد ، مما تسبب في إهدار المئات من آلاف الدنانير وشكل تمزيقاً لمقولة شائعة - لا أريد التسليم بها - ملخصها أن يد الحكومة كفيلاً بتخريب المشروع الذي تشارك في إدارته أو تشراف عليه ، فهل يجوز أن نحرص في جهة ونفترط في جهة أخرى ؟ فنلقى بموظف أو أكثر إلى قفس الاتهام لانه أولئك أخطأ أو أخطأوا ارتشى أو ارتشوا ما يعادل عشرة دنانير أو أكثر قليلاً فيكون الحين مصيرة من الدنانير في مشروع كلف الملايين وينفق خوالي العشرين ألف دينار ولا يعود إلا بربعة منها تقريباً لقد حدث ذلك في سادتي - أو كحكم .

ان المكلف أي مكلف بفسرية عن الدخل أوتسم جزكي أو غير ذلك ، يخدو مفهوم السلوك وهو يحاول التلمس من الدفع أو التهرب من الفريضة أو الزمزم حين يشاهد مثل ذلك أو ينسج مع

سيدي الرئيس ، أيها الزميلات والزملاء وأنا أتحدث عن الحكومة ومسؤوليتها ومن الوزير ومسؤوليته ، لا أخال أنني بحاجة للتقول بأنني لا أعني هذه الحكومة أو أي حكومة أخرى بل ذات ، أو أي وزير معين بالذات ، فإن العدل والاعتصاف ليرفضان مثل هذا . لكن ذلك لا يعني نفي المسؤولية من هذه الحكومة أو أي حكومة أخرى سبقتها ، فكل حكومة جاءت إلى الحكم تفترق بالمسؤولية وتفكر منها ويتفق هذا التفرع مع غيرها في الحكم من جانب ، ومع حجم الإبل التي تطالع المواطن إلى إنجازها في عهدتها وعلى يديها من جهة أخرى ومن هنا وعلى أساس ذلك أقول : أن قدر مسؤولية هذه الحكومة ليس قدراً يسيراً .

والتي لا أريد أن أطيل ، سوف أكتفي بالإشارة إلى مثال آخر على خلل الإجراءات والآليات

التي تمارس في مجال الأنشطة الريادية والنوذجية بصورة خاصة ، مما يطبعها بأسباب الإحباط ومشاعر الخيبة .

فلقد قيل الكثير عن مشاريع توطين البندو بتوجيههم نحو الاستقرار والنشاط الزراعي فتمثلت إلى زيارة واحد منها ، وحدث ذلك للمشروع الواقع في منطقة وادي الأبيض - محافظة الكرك . ولم أكن وحدي وإنما كنت بصحبة اثنين من موظفي هذه الحكومة . وبعد وصولنا بنصف ساعة وحسب كنا نتبادل عبارة (ليس حراً هذا) ثم (أولا يمل هذا جريمة بحق الوطن والمواطن) .

رأينا عدداً من الغرف التي كان يفترض أن تستعمل كمكاتب للبرشد ومستودعات للبذار والسبادة وغير ذلك ، لكنها غدت خراباً محزناً ومجمعاً للفتايات بشكل مكرهه صعبة ، ثم مجموعة من الآليات الزراعية المسطلة وقد غطاها الصدأ وظلها الإهمال ، بلقاء في المراء ، وبثراً للماء لا يفسح ماء بسبب تعطل أجهزة الضخ ، ومزروعات ذابصة متصمة على أنواع البرسيم وحده ، وشيخاً مجولاً لفحت الشمس والسفون وجهة يردد بأس وياس ، خبرنا السلطة عدة مرات لكنهم لا يردون علينا ، ونحن استوضحنا منذ متى ، أجا بهذا شهر تقريباً وعندما سألفنا من المرشد طرق قبل أن يجيب - ما يجيبنا - . ثم أردف هو إثنو من الزراعة قلته : كلا يا سيدي ، لسا من الزراعة -

فاستدعنا أن وجوه الزراعيين المختصين ليست مألوفة لديه . فتسألنا فلاننا من هو المسؤول يا ترى ، فتبادر لأذهاننا والموهلة الأولى أنه المحافظ ثم يلزمنا أن الحاكم الإداري يحكم لا يحكم ، وأن دوره يكاد يكون مقتصر على دور ناقل الشكاوي كما أقبل معالي وزير الداخلية في هذا المجلس الكريم ذات يوم ، فهو لا يملك حق مباشرة موظف أو إقناع العقوبة عليه ولو بقطعة وذلك خلافاً لاسمط قواعد الإدارة الحديثة التي تقول بضرورة وحدة الرئاسة والامر في كل وحدة إدارية ، لكن المحافظ أو الرئيس لا يكاد يقوى على تهربك نجرافه من أجل إصلاح غديراً أو طريق ، ثم تحدث عن حكم إداري نشيط وآخر غير نشيط . وأؤكد لكم : بأن الحكم الإداري النشط ولا أقول النشط - هو الذي يعرف كيف يدير الأمور ومع مختلف الأجهزة بالمسارعة والفنسي فقد ، أما إذا

هكذا صير العمل



يأدر إلى التصدي الذي تصطره المصلحة لاعتبارات المسيرة وتبرير الحال - من الفشل بصيره .  
كان ذلك يأسا في مثالا آخر لدى أن وزارة الزراعة وسائر الأجهزة المعنية بقطاع الزراعة والمزارعين تعامل الأمور أحيانا بروح المكتنية والتوكل ، وليس بروح السمي المبداني الواجب ، مما حفز البعض للقول من وزارة الزراعة بالذات ، ليقيم يحصرون نشاطهم وانفقاتهم ضمن حقل التحريج وحده ، ولو نجحوا في تحريج الملكة وبسط الخضرة فسوق ربومها . . . لا حسنوا . ثم ، وكخاتمة تلخص بعض المطالبات بها اعتقادها ، فاني اتني : -

١ - لو أن الحكومة تضاعف من جهودها السياسية التي تنهجها المزارع بقرارات منوع التصدير ، وكثافتها بذلك ، تطالب فئة صغيرة وأغنى فئة المزارعين بتأهيل منتجاتها لكل المواطنين بسعر الكلفة أو أقل أحيانا الأمر الذي يظل صدا عن نشأ طجدير بالحرص لدى التشجيع . ولا بأس من التدخل في حدود التوجيه .

٢ - لو أن الحكومة تضاعف من جهودها في مجال التحريج والتي لأحسبها بقدرة على أكثر من المضاعفة لو أنها عمدت بين حين وآخر إلى تجنيد بعض من أجهزة الدولة وطلاب المدارس في هذا السبيل إلى جانب أجهزة الزراعة والتحريج

٣ - لو استكملت الحكومة مبادراتها لحل مشكلة التسويق وبحيث الأسباب هذه المشكلة المفروضة في قلب كل مزارع .

٤ - لو أن الحكومة تدفد نه لا أن تحظر فقط على استيراد بقع ليل الفلاح والغنم وأخيرا فوجئنا بالمشاكل أيضا من دول أمريكا وأوروبا حين قل أن شعبنا لا يستطيع العيش بدون الفلاح الأوروبي والغنم والشتار الأمريكي ؟! والله أن ذلك لن يكون لامرأته إلا الأهم والشعوب المسترخية وأن كل غرورنا لطفتنا خارج دائرة الاسترخاء شئنا أم لم نشتا .

٥ - أن تكون رؤية الحكومة إلى جانب المزارع والمهنيين فوق ربوعها بالمهنيين حتى اللحظة من الهجرة خلفه بربا بدمان والزراعة في العمل والشيخ في أسباب الرزق ، وقسه إسناد جدي . فليكن لهم حق ، أهم ظلو حيث هم ولم يبقوا لأعيان الحكومة بهجرهم جديدا .

٦ - لو عمدت الحكومة إلى تدعيم سلطات الحكم المحلي المتمثلة بالحكام الإداريين لارتباط ذلك بزيادة فعالية الأجهزة المحلية في مجال الزراعة وغيره وخلق فرص وأسباب المنافسة بين الوحدات الادارية .

دولة الرئيس ، أيها الزميلات والزملاء ،

ومن الماء فان كل الكلام الذي يجري ويتداوله الناس يثير المزيد من اسباب الفرع ولذا فان كل مواطن يأمل أن تعمد الحكومة إلى تقديم مسألة الماء على غيرها من المسائل والأمور ، واقتراح أن يسمى العام القادم بعام الماء أو المسألة المائية ، فعند معظم الطائفت والأكثيات بحثا عن الحلول المناسبة لتفاديها سواء ما اتصل منها بسمي محلي أو ما استلزم سعيها على صعيد عربي أو دولي فيعتزج السمي بالتوكل ، الاقتراح الذي يتطلع اليه المواطن ويأمل ، لأن مشكلة الماء أبعد وأعمق من أن تحل بمصادر يثر المواطن غامر بكلفة الحفر في سبيله ويتقينا أن لا نحقق لما عوذه أحد نهل يعاقب على نجاحه الذي جاء لينا لجهد شخصي ، وفردني وبترخيص ثانوي ؟ أن ذلك يظل حقا جديرا بالصحة التي نص لعيان الدستور ، لذا فاني أختلج أصاحب هذا الرأي من الزملاء . وأن الاتج من ذلك كله ، ضمن دائرة الحلول المستعجلة والأنية أن لا تقتصر المؤسسات المعنية بموضوع الماء ، بمشروعاتها ومخططاتها بشأن الاقتصاد في استعمال الماء لدى الاستعمال بالضرورة ، وإنما يجب أن يمد سعيها لكي يشمل مظاهر التسرف في استعمال الماء حينذاك يقطع المواطن ويتعاون لأنه ما من شيء يلقاه بالتعاون أكثر من شعوره بالمساواة وحسن المعاملة ، فهو حين يلاحظ ذلك ويحسه ، يغدو شديد الخجل من أدنى المخالفات مما يزيد من هج وقدة الحسن والفكر المسؤولين في أملاكه .

وأخيرا بلئن اقتضرت حديثي على الجانب السلبي من الأشياء ، ببرزا وجه التجهم منها فان ذلك ينبغي أن يؤخذ على أنه بعض من الفلسفي الواجب نحو ما نستهدفه بما كجكومة . وعلين ، باعتبار أن ذلك يمد لبرر وجودنا حيث نحن ، خدمة الشعب أين يربيه ذون شرك ، وأعطى ولاء لوطنه وأمله ومليكته ولذا الشريعة في جدارة دون حساب .

### دولة رئيس المجلس

السيد محمد الفرخان المبيدات  
٧ - السيد محمد الفرخان المبيدات

ما كتبت أود الكلية لولا أنني سمعت من المشاريع الزراعية التي ورد ذكرها في بيان معالي وزير الزراعة ، الذي حلفاه الباس ، والتي لم يشاركني الفلاحون على غير الرأي ، وقد أجمع رواد الإضافات على أن الفلاحين أصبحوا شعبا ثوريات وحالته مهبطنة والحمد لله أما عن الأرض وفي الحقيقة فهم عشي وفي حالة سيحتاجون معها إلى مزعه كل مسؤول عن الأمر ونفوتهم الوطنية ، وقالوا نحن نحب الخير للناس جميعا ونحبه لأنفسنا كذلك وبهنا جدا مع خضرة وبيارات وأصحاب اساطيل المياه التي تسبح في خرائن بعيدا من البلد أن تكتظ إلى جانب ذلك مقولنا وأيدينا وقلوبنا وجيوبنا لتضم مع صغارنا وبوادينا وسهولنا فالمثنية ليست وثنا على أرض معينة وليست فكا . على نفر من الناس وإنما هي شياخ وللجميع ولا يند هذا التغيير إلا عن الطريق الفكري والاجتماعي ونشر الوعي والعمل على تهيئة الرأي المجلس .

وغلبا تالتية في كل مستوياتها ضرورية كانت أو خلية وفي كل ميادينها اقتصادية كانت أو اجتماعية هي انتقا للنمط القائم من التباطؤ الحياة النسي ثم المعسر وهذا الانتقال يتطلب جهودا وبطلب أملا يجعله حقيقة وتقدمه إلى واقع ، وإذا أهيب للثنية . أن تكون نجاحه وأن تكون ضحيته يجب أن هذا بالإنسان .

من قيمة من تصوراته ومهاراته ياكل تفاضلهما وجزئياتها لأن الثنية بجميع أنواعها لا تحققها إلا الأوامر ولا الأنظمة والقوانين إذا لم تستند لحالة في العمل وطوبى له وسلوكه ووعية وزليته في العمل والأاقلية التي لقي يرق المجتمع أن المجتمع النامي يلهي مغرقة لفرصتها عليه طبيعة الحياة المعاصرة معركة فطنا إليها إنسان مجرد من كل سلاح معركة يقف فيها مجتمعنا الثاني أمام الفاضي بكل مله من كسبة وجلال وكل ما فيه أوهام وخيال لكل شخصيته التاريخية لنبلة وثنية وميرة . ويقف أما الحاضر المحرك التغيير بمطالبه الجهورية وجناح المعيدة الخيرة فهو ليس كتاب التاريخنا

هو حاضر فرض على مجتمعنا أدوات جديدة وطاقت جديدة وقيم جديدة في الإنتاج والعمل هذا الحاضر لا يحتل إلا جهودا جديدا فلا مكان فيه للبدل لمعلى قوى الشعب العامل جمعية أن نهب للعمل ويعزم شديد لتلحق بزمن ويتطلب ذلك دونها توقف لتلحق بركب وبمستوى حياة الشعوب وهذا يعتمد على سواعد أبناءها النابغين المخلصين ، ويعتبر فسادا لانس السلام والخطر الذي الذي تتعرض له الإنسانية يأتيها من ضعافها وبائتها من الحاجة والفقر ومن المعز والمرض وبائتها من تخلف الوعي .

وليس عبر الحول ، إذ أن دين الشعب من يعنيه ويحبه من الفقر والجوع والحرمان ، إذ أنها القوة العادرة في هذا المجال وأعضاء الوزارة والمسؤولون في الدولة يعتبرون بحسب مراكزهم عناصر تعد محضاري ويسألون من هذا اسم الله والناس وضباطهم ، ومن أجل ذلك فالحكومة مدعوه لصير المجتمع المحلية من بنو وحفر وملاحين في بوتقة الانسانية المتطورة وصياغتها صياغة قوية ، والعمل على تماسكها وتقويتها وربطها بعضها ببعض لتتوكلها نوا بتبادلا .

دولة الرئيس

قرأت في كتاب ووجدت أنني مدعوما لتقديم الفواصي أو المشورات أو الآراء وهي تصلح حقيقة أن تدرس لأن فيها ما يفيد وتشمل هذه التوصيات أربعة موضوعات رئيسية من أجل التطور الزراعي والاقتصادي والصناعي وهي :

أولا : استصلاح الأراضي والمحافظة على القرية والري .

ثانيا : تهيئة الآلات الزراعية وتجهيزها والعمل على إدخالها في الزراعة .

ثالثا : الاجتهاد في التعليم الزراعي في وزارة التربية والتعليم وفي جميع الشعب .

رابعا : استخدام المواد الزراعية والاهتمام في التصنيع فيما يتعلق بالموضوع الأول الأخير .

١ - بفراسة الوضوح الاقتصادي للقبائل البدوية ودراسة جغرافية البادية خاصة الأبنان التي ترتادها القبائل وتعين أماكن الأبار الأرواوية فيها والعمل على حفر الأبار الجديدة كلها كان ذلك كسبنا . وأقابة زراعي لنباتات وبناء سقائف تحفظ بها الأعلاف المبينة للبادية وأرى ضرورة الاتجاه إلى تحسين معيشة القبائل التي لم تبدل



بعد ، لنهضي الى الحياة المستقلة في الاراضي الخالية من الزراعة ، وجر المياه اليها والى جميع الاراضي الغير مستغلة لزومها وتحسينها .  
٢ - ان تجري دراسة شاملة للاراضي الزراعية وعوامل التربة لتصل الى تنفيذ المشاريع المقترحة حيث ينبغي معرفة الميزات الطبيعية للتربة ودرجة خصوبتها .  
٣ - وضع برنامج لمعرفة الوسائل المؤدية الى منع طرائق الغلات وتنظيم تعليمات اراضي الى المشايخ بانواعها وعمل مصائد لمنع تآكل التربة والاحتفاظ بمحاصيلها والحيولة دون انجرافها ويستحسن ان تكون المصائد تجاه المراكز لاتحدار فيها الاضرار .

٤ - الاهتمام بمزراعة الغلات وادخال نباتات المراعي والاكثر منها وحمايتها .

٥ - يتعاون الفنيون ، الزراعي والمهندس في علوم التربة معا في تصنيف مشروعات استصلاح الاراضي الزراعية وان تسير مشروعات الري وصرف الماء الزائد جنباً الى جنب .

٦ - الاسهام في غرس شجر الزيتون وحمايتها واستصلاح تشجير الاراضي ، وفيما يتعلق بالاهتمام بالالات الزراعية وتطويرها او لا : ارى ان تدعم الدولة المستورد لهذه الات لتجميعه على استيرادها وادخالها في الزراعة على ان تحدد انواع تلك الات ومعددها حتى لا تستغل تلك الميزة لجمعية اخرى ، وتوفير القليل الفوار لها وان توافق سعرها وسعر قطع الغيار وتسهيل بيعها حتى يتمكن المزارع من شراء الآلة والادوات الزراعية والاسندة وغير ذلك من متطلبات الارض

ثانياً : ان استعمال الات الزراعية وانتاجها يتوقف على انشاء محطات للاشراق على الات واصلاحها وان توضع تلك المحطات تحت اشراف الدولة مباشرة باعتبارها خدمات اساسية او تأسيس تعاونيات زراعية مخصصة في هذا الامر ، وبما ان اعتبار الات الزراعية سيؤدي الى عدم استعمال الحيوانات في الزراعة الارضيات هذا دور الحكومة للقيام بالادارة اللازمة باختيار احسن السلالات الحيوانية التي تفوق السلالات الموجودة حالياً

وملازم انشاء احسن الانتاج الحيواني ونتيجة ذلك المنافع الاجتماعية من الطبيعي

ان يحصل اثرا على الايدي العاملة وينبغي ان تفكر الحكومة باستيعابهم وتشجيعهم على استخدام الات والاستعانة بالخبراء .  
ثالثاً : ومن حيث الاتجاه في التعليم الزراعي ارى :

١ - ان الريف بحاجة الى شقائفة الجامعات وخريجات جامعية في توصلها الى وسائل انعاش الريف خصوصاً وان الجامعات في الاوساط الريفية وفي كل بلاد العالم اقوى منها الحديثة في  
٢ - وكذلك من المفيد انشاء مؤسسات زراعتين احدهما مؤسسة الابحاث الزراعية لدراسة التربة والمحاصيل وثانيها للتدريس الزراعي من اجل ايجاد مثنين يعملون في الزراعة .

٣ - يؤخذ بالامتنيازات الجامعية الذين يعملون في الزراعة وللكليات الجامعية ان تنظم دراسات خاصة لزيادة الثقافة الزراعية للشيوخ تتشخص مع تنمية البلد ، ومن الضروري ان ينال التعليم الزراعي في جميع مراحله عناية خاصة تتناسب مع اهمية الزراعة .

٤ - اوصي بتشجيع البحوث العلمية الخاصة برىع مستوى الانتاج الزراعي ، ومن حيث استغلال الموارد الزراعية اوصي بتشجيع ونشر الثقافة الصناعية والتعليم المهني وذلك بفتح المراكز الصناعية والاجتماعية لتحويل المنتجات الى سلع استهلاكية يستفيد منها المجتمع وفتح مراكز للتطوير بحيث يفتح مركز لتكامل خمسة عشرة قرية لان مركز واحد للتطوير لكل قرية كثير التكاليف وان فتح مركز تطوير واحد لبلد كأكيلة لا يلي بشيء ولا تجزى تخصصات ولا يمكن ان يخدم قوى المعقودة البذور على سطح الارض وكذلك انشاء معاهد للبحث في استعمالات المحاصيل الزراعية وارسل بعثات بعثة الى البلدان الاخرى التي لها علاقة بالالات الزراعية ، وحتى يتجنب سيطرة الافراد على صناعة ما او مجموعة من الصناعات قصد استغلال الايدي العاملة يجب انشاء نيط تعاوني ليس فقط بالصناعات وصناع المنتجات في مخازن تعاونية متفرقة في كل القرى والمخبر بتشكيل هيئة عليا من الفعاليين العام والخاص ويختار اعضاءها من المختصين من شتى النواحي الحياتية والاجتماعية ويتكون من نهلهما .

١ - وضع السياسة العامة التي تتسق النشاطات لشتى الهيئات الزراعية .

٢ - تركيز البحث العلمي لما له اثر في حياة الشعوب ولان الريف مصدر القوة والنماء .  
ان تحسين الاحوال الاجتماعية يتوقف اولا على المعرفة وثانياً على الفهم وثالثاً على الحكمة في تطبيق المعرفة والمفهوم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس

السيدة نائلة الرشidan

السيدة نائلة الرشidan

لقد قرأت تقرير معالي وزير الزراعة فلم يأت هذا التقرير بشيء جديد في السياسة الزراعية سوى الصورة القاتمة جدا عن الانتاج لهذا العام بالنسبة للسنوات السابقة ايضا والتي كانت هي بدورها مجيبة ايضا .

١ - هذا التقرير ما جاء بجديد عن اي من التقارير السابقة التي كانت شكوى المزارع فيها كبيرة والتي ظهرت الحاجة الى اتخاذ خطوات جديدة لمعالجتها

٢ - لا تزال وزارة الزراعة او الحكومة متبعية من الخوف في السوق وتثبيت السعر للمزارع بحيث تفرض له بعض الحواجز التجميعية وبالتالي السيطرة على انواع المحاصيل التي تنتجها البلاد بناء على سياسة مرسومه حسب قانون الزراعة .

٣ - قصة مصنع البذور اتبعت في السنوات العديدة الماضية ولم يكن للمصنع اي تأثير على توجيه اسعار البذور الفائضة ، فكيف نتوقع ان يكون له تأثير الان اذا ازداد حجمه عدة مرات واصبح مؤسسة غير تجارية لا تضع الربح والفسادة من حسابها .

٤ - التسلمة الزراعية المصدرة هي كاي تسلمة اقتصادية في علاقتها مع الاسواق الخارجية وان عدم الاستقرار في وصولها للأسواق الخارجية سيجبر تلك الاسواق للاستغناء عنها وبالتالي كساد الانتاج الزراعي في الخارج بينما كل دول العالم تطحن دمنها للتصدير الوطني للخارج ومن بينها التصدير الزراعي واخيراً اعصابنا ماذا صنعت وزارة الزراعة

لاستعادة الراسمال الاردني الضخم في السلاجات والخبرات الزراعية والذي ذكر مدير مؤسسة الاقراض الزراعي انه هجر البلاد الى لبنان وتركيا .

دولة رئيس المجلس

السيد خلف ابو نوير

٩ - السيد خلف ابو نوير

دولة الرئيس حضرات الاعضاء

حول بيا معالي وزير الزراعة عن الانجازات والمشاريع الواردة في الخطة الخمسية وعن الاستراتيجية والاهداف التي تبنتها الدولة وحددت في خطتها التنموية

دولة الرئيس حضرات الاعضاء

اولا يسرني ان اشكر معالي وزير الزراعة على التنظيم الذي احدثه في اجهزة وزارة الزراعة ثانياً ان المقصود في طلب مناقشة مشاريع الزراعة هو الاستعجال بعملية للمواطنين بأسرع ما يمكن اتجاهه الجلب وهذه السنة الفاضلة قدر امكانيات الدولة .

ثالثا انا لن ننكر البنا والتطور الذي هم انحاء المملكة رغم بعد اطرافها المزارية وثبج مواردنا وكان هذا بفضل جهود جلالة الملك المعظم .

دولة الرئيس حضرات الاعضاء

اسمح لي ان اذكر شيئا لمجلسكم الكريم

لكونه يهنا جميعا .

ان المطالبات التي نسمعها من المواطنين في الاجتماعات والقطاعات التي شرفنا جلالة الملك بتفليها ويرغبون نفعها للحكومة المؤثرة . هي لم تكن من باب الحاجة لعدم وجود الخدمات فقط .

ولكن من الظواهر الموجودة بين مجتمعنا وهي الغطاء الفاحش الغير طبيعي والبناء المتطور الغير طبيعي وتصرف بعض المسؤولين في الدولة ككثير يتصرف في مؤسسة الخاصة بضم ويمضي كيف ما يشاء دون حساب ولا مقابل .

دولة الرئيس حضرات الاعضاء

ان هذه الظواهر التي ذكرتها لمجلسكم الكريم اياها تركت انطباعات في نفوس المواطنين فظلمهم لا يؤمنون بها لديهم ولا يتبنون بتفكيرهم للخدمات والبناء والحار والجهود المخلصة لهذا البلد بلدا العزيز الذي فيها فيه مفسدون في البسر والمسر .

شكرا جديدا



## دولة الرئيس حضرات الاعضاء

انني احبب بالدولة الموقرة ان تضع لهذه الضواهر حد لخطورة نتائجها في مجتمعنا ولكونها مواكبة الى اجهزة الدولة راجيا الحجر عليهم ومعالجة جريهم وجنابهم .

خلف ابو نوير

دولة رئيس المجلس

السيد شمس الدين طائش

١٠ - السيد شمس الدين طائش

دولة الرئيس

انطلاقا من توجيه دولتك بحصر الكلام في المواضيع التي لم يتطرق اليها الزلاء فاننسي سأتجاوز عن بعض النقاط وسأترك في حصره .

ان هذا المجلس وافق على الاقتراح المقدم من بعض الزلاء بطلب مناقشة السياسة الزراعية لتناغمه بان هناك بشكلا تواجبه هذا القطاع الهام وان من واجب كافة الجهات المتباصلة بخصوصه ومناقشتها للتعاون في وضع الحلول المناسبة .

وان لا يكون احدنا بعيدا عن مشكلات الزراعة يعني انه يستطيع ان يبنى بعيدا من مشكلات الزراعة والمزارعين وخاصة بعد ان اتبر الموضوع بهذا الصورة . انما هذا المجلس وعملت على وسائل الاعلام الامر الذي ايسر المجال امام بعض المزارعين للاتصال ببعض اعضاء المجلس للاطلاعهم على مشكلاتهم لنقلها الى الحكومة .

ولكن الحق يقتضي ان اقول ان الحكومة لم تكن غافلة عن معظم هذه المشكلات الا انها وحسب ما جاء في بيان معالي وزير الزراعة لم تتكهن بسبب بعض المعوقات ومطلبها باليه من اجاز خطتها الموضوعية لمعالجة هذه المشكلات . اما المشكلات الادارية كالتسويق والاستيراد والتصدير وتكميم الثركا والبلور والاسيطة والمبيدات واللاصقة باستعمالها لملامح البسار اليها بعض الزلاء في كلامهم لذا فاني واذا اريد اقتراحاتهم بخصوصها ارجو ان اتطرق الى موضوع اخر ورد في بيان معالي الوزير دولة الرئيس - هناك موضوع اقتياني في بياني

معالي وزير الزراعة والمائي واعتقد ان الموضوع جدير بالتوقف عند موبخته بصورة جدية واجبالية

اشار معالي الوزير في اكثر من موضع في بيان الى موضوع الجفاف مبينا انه السبب الاول في مشكلتنا الزراعية والمائية ، وبالقائه نظرة على البيانات الرقمية التي اوردها معالي الوزير نستخلص بان بلدنا وفي ما كعالمنا هذا مضطرب للاعتدال على ما ينتجه ٧٪ من اراضية الزراعية وهي المساحة المروية من اراضينا الزراعية اما ال ٩٣٪ الاخرى من الاراضي الزراعية ولاعتدالها على مياه الاطار فانها ومنذ سنوات لا تعود على البلد باي مردود زراعي لاستمرار اعوام الجفاف

وهنا ايضا لا بد من الإشارة الى ان الحكومة شمرت بهذا الخطر ووضعت الحل المناسب لمعالجة كما جاء في بيان معالي الوزير الذي القاه امام هذا المجلس بتاريخ ٢٨-٥-١٩٧٩ اذ قال معاليه على الصفحة الثالثة من بيان - ان الاستراتيجية والاهداف التي تتبناها الدولة وحددت في خطتها التنبؤية في ضوء المشكلات التي يواجهها القطاع الزراعي تتمثل فيما يلي : واورد معاليه سبعة بنود جاء في نهاية البند الاول منها ما يلي حرفيا . .

والتوسع في الزراعة المروية باستغلال مصادر المياه المتاحة

اذن السبب الاول في تعني الانتاج وقلة المحصول هو الجفاف . . والعلاج هو التوسع في الزراعة المروية ، واعتقد ان منطقتي الازرق الشمالي والجنوب هما من اجود مناطق الملكية لئل هذا التوسع لانهما تتوزع فيها المياه على اصابق بسيطة تتراوح ما بين ٢-٣ ا.م. اعتبارا واصحاب الاراضي في هاتين المنطقتين قضيتا منذ مدة طويلة ولم يتركوا بابا الا وطرقوة وفي كل مرة يوحون خيرا ولكن هذا الخير لما يصل بعد اليهم ، والفريق ان لم يهرد في بيان الحكومة من سياسيتها الزراعية اي ذكر لها بين المنطقتين او البادية الشرقية اما اذا كتبت الحكومة تعتبر قرارها بتقويض بعض اراضي الازرق الشمالي على المزارعين ببذل مبالغ هائلة تهاون بخيار الدول الواحد هو سياسيتها لتشجيع الزراعة المروية فان هذا القرار بعد ذاته يخالف للاسرة الجيدة التي تتبناها الدولة لا تحول دون التوسع في هذه

بيدي عريضه مقدمة من عدة عائلات سكنت الاغوار باستمرار ولمشترات السفين وحتى في اواخر السفينات ، ولكن لم يلقها الحظ ولم تتك ارضا وهي اجدر بها ان الذين يسكنون منساول عمان او اريد والسلط وانا بنهم .

ارجو ان اقدم هذه العريضة الى امانة المجلس لعل الحكومة الموقرة بمطة بسلطة وادي الاردن تنصف هؤلاء المواطنين وتبيهم ارضهم ليتقوا عليها ويزيدوا انتاجها .

٣- سد المفلح - وهو مبشر بالخير وارجو ان يوضع لنا معالي الوزير ان كان جاء السوري كما سلنا نارجو ان نعاود ونعاود الكرة حتى يتحقق هذا المشروع .

٤- اذ بعد سنة ٢٠٠٠ سؤال سابق لوانه كلا . فقد ذكرت لكم في جلسة سابقة ما ذكر عن نشوب مياه راس العين قبل ٥٤ سنة . وانا هنا من كان موجودا ولو انه لا يعي جيدا ذلك الزمان لذلك نسألي عن سنة ما بعد ٢٠٠٠ وارجو واجب لاولادنا واحباينا ولستقبل هذا البلد الحضاري والزراعي حتى تتحقق امية الاخ السيد عبد المجيد حجازي .

ارجو ان اذكر هنا فقط واليات تسجيل هذا الموضوع انه ربما جاء خلاص هذا البلد وهذه الامة من مياه بحر الفرات ن شمالي سوريا . لا ازيد على ذلك لانه موضوع يحتاج الى درس وبأرسة وفراية .

وشكرا .

اما بيان وزير الزراعة عن اجازات مشاريع الخطة الخمسية لقطاعي الزراعة والمياه معاه بلطيات الارقام والاحصاءات . اقل من ٦ بالمائة من اراضي الملكية صالحة للزراعة ، ومن هذه ٧ بالمائة فقط تعهدت على الري . وقد اخبرنا العضو المحترم السيد عبد المجيد حجازي ان ما لا يقل عن ٦٠ بالمائة من اراضي الملكية صالحة للزراعة لو توفر الماء وهو الاساس وبيت القصيد .

مشكلة الاردن الزراعية الاساسية هي في عدم موجود الكمية الكافية من المياه ان كان ذلك للشرب او الري . فتوفر الماء هو اساس البقاء لنا ولتدبنا ، وهذا لا بد لي ان اذكر ما يلي هنا على وجه الاحسان العائلي .

الزراعة لان مقدار بدل المثل المذكور باهظ جدا ليس بإمكان هؤلاء الناس ان يدفعوه ، لذا فان اضم صوتي الى اصواتهم وانشد الحكومة بما يلي : ١ - اعادة النظر في هذا القرار وتخفيض بدل المثل المذكور الى المحد له اليوم السابع من شهر ايلول القادم .

٢ - تقويض اراضي الازرق الجنوبي ايضا على اصحابها اسوة بالخوانهم في الازرق الشمالي دون تميز بين فئة واخرى من المواطنين

واصحاب الاراضي في هاتين المنطقتين ويعكس اصحاب الاراضي في المناطق الاخرى لا يطالبون الدولة بان تقوم بحفر الابار لهم ولا بشق الابنية وله باقاة السدود وكل ما يطلبونه هو تقويض الاراضي عليهم ببذل رمزي والاسراع في معاملات التقويض . واعتقد ان من واجب الحكومة ان تلبي طلبهم هذا لتشجيعهم على الارتباط بهذه المنطقة لكي يقوموا باستصلاحها وزراعتها للمساهمة في زيادة الانتاج الزراعي . واخيرا ارجو ان اؤكد على موضوع المزارعين في سيل الزرقاء الذي اشار اليه الزميل عبدالله اخورشيد ان هؤلاء المزارعين باتوا يشعرون ان الحكومة عازمة على حرمانهم من المياه التي تنبع من اراضيهم بعد ان منعهم من حفر الابار لري مزارعهم .

دولة الرئيس سيداتي سادتي شكرا والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس

الدكتور زهير ملحس

١١ - الدكتور زهير ملحس

سيدتي دولة الرئيس ،

اريد ان اطلق فقط على الاجراءات التنفيذية التي تمت بها الحكومة في كلة وزير الزراعة ومنها تنفيذ الجزء الاكبر من خطة تنمية وادي الأردن الزراعية للاجتماعية .

وهنا استسأل ، هل وزعت سلطة وادي الأردن الاراضي على مستحقها . خصوصا الذين جثموا في اللضي والمضمرات السفين والذين لا يزالون في الوادي الاخرى مستغفلا ام انها اعطت الشاكر والمهندسين والطبيب والموظفين وغيرهم من ابناء البادية وحرفت بن استحقاق الارض لانه انما اولا واخيرا .



١ - سد الملك طلال وخمسون مليون مترا مكعبا من الماء كتب عنه الكثير ودرسه المختصون وقرروا ان مصالح للشرب بعد عمليات التكرير ورصدت المبالغ وصرفت تسم منها ، وفجأة علينا بالخبر الموزع انه غير صالح للشرب . فكيف حصل هذا وكيف كان صالحا من قبل المستشارين سابقا وغير صالح الان ؟ وهل هو اكثر تلوثا من نهر التابيز في لندن ؟ هذه تحتاج الى اجوبة علمية منطقية مبنية على حقائق لا لى احساسيس .

٢ - تهديد قناة الغور الشرقية والدموية الى جر مياه الشرب منها الى عمان - ولو انها لم تذكر بالتقرير - فكرة جيدة ولكن على ان انبهه وذكر ... فخاص واحد على رأس القناة في شمالها من العدو المحتل عطل القناة في اواخر الستينات وزراعة الغور لعدة سنوات ، بحجة قلةا العالم ولم يهاجمه عليها وهي امنة من قبل المستقلين . . . ماذا يمنع غارة خطأ عليها وهي على حدود العدو لتقطع المياه من قناة الغور ومن مياه شرب اهالي مدينة عمان . . . الامر الذي لو حصل على يد الملك طلال لمثلا لا اعتبر اعتداء متعمد حتى من الشد المتخمين للعدو الصهيوني في الغرب والشرق .

#### دولة رئيس المجلس

السيد سلطان العدوان

#### ١٢ - السيد سلطان العدوان

#### دولة الرئيس

#### السادة الاعضاء

تمتينا على كلمة السيد وزير الزراعة التي القاها في جلسة المجلس الوطني ارجو ان اوضح مايلي :-

ان القطاع الزراعي وبواسطه الجاليوم مشاكل المزارعين في الامور والمزروعات وما يتعرضون له من مشاكل فنية ليستانية ولم تنبأ بهم يوم ان ايس الاول ، وان مشكلة القطاع الزراعي هو قطاع بهم المزارعين والمستهلكين بهم كل من يعمل في الارض ومن لا يعمل بها بهم الطالب والمعلم بهم الجدي والسلوظ بهم ربة البيت ورب الاسره وعده القطاع الهام الذي بهم الجنبلا استفادتهم ان صحت بمشاكل ويخطط لتطويره وتوسيعه الشبكات المائية لخدمة وتكملة من البو . وهذا القطاع الهام كان ينبغي ان يخطط لتطويره قبل هذه بمدهاها وقد جاء اختلال الخدمة

الغربية فقد وضعنا امام الامر الواقع والحقيقة التي لا مخلص منها وهي ضرورة اعطاء الاهمية القصوى والاولوية التي يجبا ان يسبقها اي اهتمام ولكن ما حصل لم يكن كما توقعه المزارعون .

لقد اشار السيد الوزير الى ان المساحة الصالحة للزراعة من الاراضي الاردنية تساوي ( ٩٠٣ ) مليون دونم من اصل ما مساحته ( ٩٣ ) مليون دونم وهي مساحة الارض ومن هذا يتضح ان مساحة للزراعة تساوي ٥٠ ٪ من مجموع مساحة الارض الاردنية وهذه نسبة ضئيلة ويخشه .

وبالرغم من قلة النسبة وضالها فقد كان يتطلع المواطن الى تجديد الطاقات لاستغلال النسبة ، ليرى بعدها التخطيط السليم والبرامج والسياسات بعينه الذي التي يضعها المسؤولون لتطوير الزراعة ودفع حيلتها الى الامام لم يلمس المواطن نتائج قرارات اتخذت لحماية وتنمية الزراعة ولم يلمس المواطن ما اتخذته المسؤولين لتشجيع الناس على الانخراط في الزراعة والتبمسك بالارض لا من قبل اعتبارها مورد رزق او اقتصاد بل من قبل الانتماء الكبرياء الوطني دولة الرئيس .

#### السادة الاعضاء

ان تطوير ما يستغل من الارض الادنية زراعي والعمل على زيادة هذه المساحة وتوسيع رقعتها ودموة الناس وتشجيعهم على الزراعة وتحسين مصادر الدخل الوطني والتبمسك بالارض لا يمكن ان يكون دون ان تكون هناك جهود اقتصادية للعمل الزراعي ودون ان تكون هناك حماية لعملية الانتاج وحماية للمبروبات وحماية للدخل .

ان التنمية الزراعية وتطويرها تصطلح بمشاكل ومواقف كما قال السيد الوزير في كلمته وان تمت الملكية الزراعية وتدهور الانتاجية وتعدد الاجهزة العاملة في القطاع الزراعي وتفتي كفاءة استغلال الموارد المائية وتجارة الاراضي وعدم ملكية الاصول للاستثمار الزراعي وضعف التنظيم التعاوني والتسويقي وضعف البنية والارشاد الزراعي كلها عوامل تثبط في طريق المبرد الزراعية وعدم الفعائل التي كثرها السيد الوزير ليست بموئل اية او جديد ، انما هوائل ترمم وما تزال تبو مع نمو القطاع الزراعي وتطوره .

وحيدا لو تضمن بيان السيد وزير الزراعة في ضوء الحقائق فكرها السياسة والخطط التي اعتمدت من قبل المسؤولين لمعالجة هذه المشاكل ولنفع المسيرة الزراعية بقوة الى الامام .

وحيدا لو تضمن بيان السيد الوزير الاجراءات لزيادة حجم الانتاج .

وحيدا لو تضمن البيان السياسة العامة لمحاربة تفتت الملكية الزراعية ، ورفع كفاءة العمل التعاوني والتسويقي والبحث والارشاد الزراعي .

وحيدا لو تضمن بيان السيد الوزير الاجراءات التي اتخذت حتى الان للحد من تعدد الاجهزة العاملة في الزراعة ، او ما هي الخطط المحددة للتنسيق بين هذه الاجهزة المتعددة للمسير في اتجا واحد .

وحيدا لو تضمن البيان السياسة العامة لمحلية المزارع عندما يتعرض للويلات والكوارث الطبيعية ، او عندما يتعرض سعر انتاجه الى هبوط غير متوقع يؤثر على مستقبله الزراعي وعلى نظره الى الزراعة والارض .

نحن مع حماية المستهلك ، ولكن علينا ان لا نغفل المزارع وحماية الاول يجب ان لا تكون على حساب الثاني .

ان تجارة السلع الزراعية كلية تجارة اخرى قبلية للمرض والطالب وموضوع تصديرها الى الخارج او عدم تصديرها هو الامل والحالز ووم المثل ينس الوقت ، وقد اخذت الدول المتقدمة والنهلية التي تخطط للثنية بعين الاعتبار موضوع دعم المنتج وحمايته لزيادة انتاجه والاكثار منه .

اننا مع السيد الوزير عندما قال بان تحقيق اهداف التنمية الزراعية في بلد كالاردن ليس بالامر السهل ، وذلك لتعرض المواسم الزراعية لتقلبات جوية ولما تترافق مع عوامل اخرى مختلفة .

ولكن ليس هناك مجال للتنظيم والتخطيط والتنسيق ، ليس هنا كنهج لوضع استس قانونية لعمل نمط زراعي بهدف الى تنويع الزراعات وزيادة الانتاج ولماذا تنتظر كل هذه السنوات هذه السنوا تتوحن نتجحت فن تفتت الملكيات ولم نتخذ اي اجراء للحد من خطورة التفتت .

التي اتفق مع السيد الوزير عندما ذكر في كلمته على رأس فلتات القطاع الزراعي .

تفتت الملكيات الزراعية والتي تؤدي الى زيادة

كلفة الانتاج وقلة الاستثمارات في الزراعة لذلك ارجو ان يسمح لي ان افكر بانه لا معنى لتوزيع اراضي الاغوار مثلا بعد اخذها من اصحابها دون ان يكون هناك إمكانية لتزويدها بالمياه بشكل كان وخصوصا اننا والحد لله لا يوجد في اردنا العزيز هذه الانتعاشات الكبيرة من الاراضي التي يمكن توزيعها وان تفتت ملكية الاراضي الغلبه المساحة مع شح المياه وقلة وجودها يعود بالضرر الكبير على السياسة الزراعية .

كما اننا نلاحظ عدم الدقة في استغلال الموارد المائية ومثال ذلك قناة الغور الشرقية التي ما زالت تمتد لمسافات طويلة بحيث لا تكفي المياه لري جميع الاراضي الممتدة على طول هذه المسافة فكيف اذا استغلت القناة كما عملت من تصريح السيد رئيس سلطة هيئة وادي الاردن للتزويد مدينة عمان بمياه الشرب .

#### دولة الرئيس - حضرات الزملاء

ان المبادرة الخيرة التي قامت بها الحكومة مشكورة بتشكيل المجلس الزراعي الاعلى برئاسة دمويلة رئيس الوزراء الاكبر واتحاد المزارعين وتنشيط البحث العلمي ودعم المنظمات التعاونية والاستثمار في انتاج البذار المحسن لافراض المزارعين والاستمرار في اعمال التحريج هي خطوات بناءة ومن شأنها ان تسهم في نمو القطاع الزراعي وتطويره نحو الافضل .

راجيا قبل ان انهي كلمتي ان ابني على الحكومة الرشيدة ان تعمل على مد يد العون للمزارع وخصوصا ان المزارع تعرض في السنوات الماضية لفسارة جسيمة لظروف خارجة من قدرته وارادته .

وهذا العون يمكن تلخيصه في الابر التالية :

١ - تلجيل سداد الديون والقروض المستحقة على المزارعين لهذا الما بنظرا لان الضرر على المزارعين كان ماليا وشابلا في جميع المناطق .

٢ - اعفاء المزارع من الضريبة لهذا العام نظرا لظروبه الفاسية وتلبيح الاعلاف والبيدار للمزارع حتى يتمكن من مواجهة المصائب التي تعرضه وبهذا يكون قد سامعنا المزارع وخففنا من الضرر الذي لحق به حتى يتمكن من الاستثمار في العمل والانتاج .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

## دولة رئيس المجلس

الدكتور عيسى القسوس

## ١٣ - الدكتور عيسى القسوس

يتضح من بيان معالي وزير الزراعة ومن مجمل الحقائق التي لا تخفي على المعنيين بالزراعة ان الوضع في هذا القطاع الهام يندثر بالسوء عابثا بعد عام مهدد الاقتصاد الوطني والتوزيع السكاني واصبح قطاعا طاردا للسكان من مواقع الانتاج في الريف الى مواقع الاستهلاك في المدن ومن ثم زيادة العبء التوطيني على الدولة .

والجانب الخطير في هذا الامر ان الاردن والذي كان الى عهد قريب يسد حاجته من مادة اساسية كالقمح اصبح في الظروف والواسم العادية لا ينتج اكثر من خمس استهلاكه منه ناهيك عن سنوات الجفاف كهذا العام حيث يتدنى الانتاج الى نسب مخيفه تهدد الامن القومي

ان مراجعة بسيطة نوعيا وكبيرا لغواصم الاستيراد من الخارج للمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية في العشر سنوات الاخيرة تبين هذه الصورة المتجمعة على الرغم من البائس الشكلي لتعويض الخسائر كل ما هو الذي يأخذ بطريقة السي التصدير وان كان مرد مالي عدم انتاج السدوره الزراعية ونسوة التسويق في الداهل والجهود الفردية المبذولة من قبل المزارعين لكسب الاسعار في الدول المجاورة .

ومن المفيد هنا التأكيد بان بيان معالي وزير الزراعة قد جاء وصفا للوضع في قطاع الزراعة كما وتعرض للكثير من الاسباب التي ادت الى الوضع الحالي ، ولكنه لم يعرض امامنا خطة متكاملة من جميع النواحي تعالج هذا القطاع الهام زمة ذكره لبعض المشاكل الباهية التي تعزل الزراعة على هامش اهتمامنا . القول ان خطة زراعية يجب ان توضع بخصائص تفيضا هائلا للعوامل والمسببات التي ادخلت القطاع الزراعي الى هذا الوضع ومن ثم تضع اهدافا جديدة لزيادة الانتاج كما ونوعا للبيئة حاجتها لتسويق الدخول والاهراض التصدير الخارجية بحيث تسهم في تحسين ميزان التجارة الخارجية وتحسين الاستثمارات وزيادة التدفقات

ومن هنا فإن معالجة الوضع المزدي في قطاع الزراعة يجب ان يتركز على الاتية

التردي والوصول الى وضع فيه ضمان الانتاج الزراعي والتأمين عليه .

على التني وينظرة عامة اري ان تدني الانتاج الزراعي يتعلق بعدة عوامل هامة ومواسمية

١ - الظروف المناخية .

٢ - الدورة الزراعية .

٣ - توفير مياه الري .

٤ - اختيار المحاصيل المناسبة للمنطق

والناحية المناخية .

٥ - الحفاظ على المزايا وتطويرها .

٦ - توفير الارشاد المبرمج والمخزون

للمزارعين والمنتجين .

٧ - اساليب الانتاج الزراعي ومدى قدرته

على مواجهة العوامل المخطلة .

٨ - المحمية التي يلقاها المزارعون سواء

في مراحل الانتاج او في مراحل التسويق .

٩ - التسويق طرقه ووسائله وقدرته

على توفير اكثر الظروف ملائمة لتحقيق جدوى

اقتصادية ملائمة للمنتجين للاستمرار في انتاجهم

وتطويرها .

١٠ - الانتاج والتسويق بمخاطلة المنتج

والمستهلك والخروج بمخضلة ضمان زرع معلول

لالول وسفر بناسب للثاني وتنافس معقول للتصدير

ان وجد .

ولذا فاني اقترح بعض الامور التي اراها

اساسية لتفسيها خطة الدولة لتجنب الاستخدام

غير الاقتصادي للأراضي الزراعية .

اولا : - النمط الزراعي : - انني اري ان

بدراسة زراعية واقية لكل مناطق البلاد وتحديد

المحاصيل المناسبة والمجدية اقتصاديا ومناطقها

المناخية .

ب - مناطق الجنوب بمرافقها .

ج - مناطق الحفرووات البعلية ودورها

الزراعية في المناطق المروية .

د - مناطق الاشجار الغيرة باصنافها

هـ - مناطق حراج .

ان المسح الشامل لاراضي الزراعة في المرحلة

الحالية اصبح حيا لتأمين الجدوى الاقتصادية

للزراعات المخطلة تكون ذات مردود ابيض

للمزارعين وتتمكين ايجابيا على الاقتصاد الوطني

مع المنتجين افراد يكون مردودها ايجابيا على الانتاج .

ثالثا : - المساعدات الفنية والارشاد الزراعي : -

ان تقسيم المناطق الزراعية على اساس النمط الزراعي سيساعد على تعميق البحث العلمي نوعا واسلوبا واقابة المحطات التجريبية الخيرية والنيابية لدراسة الظواهر العابة واستحداث وسائل جديدة وتعميم نتائجها على المزارعين عن طريق الارشاد الزراعي الذي ينبغي ان يكون القناة التي توصل احدى المعلومات تباغض الطرق وابصرها .

رابعا : - التمويل والاقتراض : -

١ . تأمين القروض للمزارعين على ان تكون الاولوية للتعاونيين الذين يلتزمون بالخطة الزراعية التي تضعها الدولة بشروط سهلة تضمن سهولة تسديد تلك القروض ولا جال طويلة وعقادة رمزية .

٢ . تأمين المخصصات اللازمة والمشاريع المخطلة لتأمين تطبيق النمط الزراعي كمشايخ التطوير ومشاريع تحسين الاراضي - المرامي . السابق الى موضوع التسويق وكذلك عرضت الصحافة المحلية في اكثر من مناسبة هذا الموضوع وناقشته وظهرت مدى الخسائر الكبيرة التي يحدثها

خامسا : - التسويق : -

لقد تعرض معالي وزير الزراعة في بيئته اللخل في التسويق على المنتجين او المستهلكين خاصة في وجود الوسيط اذا فاني اري ما يلي : -

١ . تقوية مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية وجعلها الجهة الحكومية الفاعلة غلبت شراء المنتجات الزراعية وطرحها في الاسواق المحلية والخارجية من خطة زمنية وباسعار مناسبة وتوفر المستودعات اللازمة لها لاستقبال الانتاج بمختلف النواحي .

٢ . الشاء وتدعيم مؤسسة التسويق التعاوني يقوم فيها المنتجين انفسهم بتسويق منتجاتهم وايضاها للأسواق المحلية ودون وسطاء وفيها مؤسسات الاقتراض بسد العجز المالي الذي يخلقه غيابهم

٣ . تنظيم العلاقة بين التعاونيات الزراعية والمنتجين افراد من جهة مع مؤسسات تسويق

ثانيا : - تمت الملكية : - لقد تطرق معالي الوزير الى قضية هامة وهي ان تمت الملكية رفع كلفة الانتاج وادى الى تقليص الزراعة وهجر بعض المواطنين لها . لذلك فاني اري ان الانتاج التعاوني هو الحل الامثل للتمتد القائم حاليا في الملكية الزراعية وذلك لامكانية الاستقرار في الانتاج على الرغم من التبدلات المحتلة في الملكية الزراعية . فهو من ناحية سيجمع الحيازات الصغيرة المتجاورة وغير المجدية اقتصاديا في استثماره واحد مكبيره مجديا اقتصاديا ومن ناحية اخرى ستمكن من استخدام التقنيات الحديثة في الانتاج كاللاات ، والعلاجات الزراعية . وتدور الاصناف المحسنة وكلفة مستلزمت الانتاج بطريقة تخفف الكلفة وترفع مردوده وهناك عدة اساليب لتكوين التعاونيات الزراعية اري منها على سبيل المثال لا الحصر .

١ . الاستخدام المشترك لثلاثة الزراعية الحديثة من قبل التعاونيين سواء كانوا يملكونها او بالاستئجار

٢ . توزيع الانتاج على التعاونيين بطريقة تساهمية تتناسب مع حصصهم . في التعاونيات على ان يرامي حدا اعلى للملكية التي يحق لها الانضمام .

٣ . ان تعمل الدولة على تشجيع قيام جمعية متخصصة لالانتاج الزراعية تضم في عضويتها كافة الجمعيات التعاونية الزراعية في كل منطقة من مناطق التنمية مع العمل على توفير الميكنة اللازمة لتلك الالات في المواقع لكي تكتمل مسوره الارشاد الزراعي مع محطات الدولة التي تقدم البذار المحسن والاسمدة وغير ذلك .

٤ . وجنا ك انواع متقدمة من التعاونيات ولكن الاهم هو بلورة ثقافة لدى المزارعين بمزايا التعاون وتدعيمهم على العمل التعاوني وتقديم مساهمات فعليه لهم وليس الاكتفاء بالقروض التي تعطي جلي استباي فردي من خلال الجمعيات التعاونية .

على ان الانتاج التعاوني يلبي الانتاج الفردي بل يعمل على اختفادام اقل للكيانات الصغيرة بكلفة اقل وانتاج اقل ويخلق ثقافة فريضة



الاتنتاج يعقود تقوم بموجبها بتسلم الانتاج لها وحصر امداد المزارعين والتعاونيات بالتقروض والدعم المادي والفني خلال الانتاج باللتزمين منهم مع هذه المؤسسات .

ساسا : - المياه : -

١ - احدا شوزارة خاصة بالمياه والصادر المائية تضمها يلي : -

- ١ . مؤسسة مياه الشرب .
- ٢ . ما يخص المياه في سلطة المياه والمجاري
- ٣ . قسم الري في سلطة المصادر الطبيعية
- ٤ . ما يخص المياه من سلطة وادي الاردن
- ٥ . مشاريع الري في الاراضي المرتفعة

من وزارة الزراعة .  
ب- سيطرة الدولة على كافة المصادر المائية ومنع الاتجار بالمياه الجوفية من ضمان وصول المياه للمواطنين كافة .

ج- استغلال افضل الابار الارتوازية واتشاء تعاونيات زراعية عليها .

سابعاً : -  
توحيد الجهات المتوالؤسسات التي تمارس القضايا الزراعية لمنع الازدواجية والتنافس وضياح المزارعين والانتاج الزراعي بينها مع غياب خطة زراعية متكاملة .

دولة الرئيس : السادة الاعضاء .

ما اوردت من سلبات لا ينبغي ان يصر في النظر عما تقوم به وزارة الزراعة من تنفيذ مشاريع هامة لتخفيف الهمم الزراعية كمشروع تطوير الاراضي المرتفعة والذي نرى انبال المواطنين الجيد عليه وكذلك المبادرة الجيدة التي تقوم بها وزارة الزراعة مع وزارة الاشغال لفتح الطرق الزراعية .

واذا فيما يتعلق بالخطة الزراعية فانها يجب ان تكون خطة زمنية تجوئ على ما تهدف تحقيقه خلال العام من المنتجات الرئيسية .  
وعلا يمكن تحديد حاجة البلاد الفعليه من هذه المنتجات ودراسة من يمكن تحقيقه من هذه الحاجة والعمل باستغلال على تحقيق حاجيات المستهلك وتجاوزها ، بمعنى اخر بحيث ان تستند الخطة لبي الاحتياجات الخاصة حالياً في الانتاج وعلى ضرورة تطوير هذه الاحتياجات وتوفير امكانيات جديدة لتصبح الخطة رتباً قابلاً للتطبيق والاعتماد والتحقق وتحقيقها .

### دولة رئيس المجلس

السيد حماده الفواز

١٤ - السيد حماده الفواز

حضرات السادة الزملاء المحترمين

من خلال استماعي لحديث الزملاء لم يخلو بشيء من وضع الجفاف حيث اشبعوه نقاشاً والذي عم جميع انحاء المملكة منذ خمسة سنوات تقريباً الا انني اود ان اذكر ان تمساً كبيراً من سكان البوادي يعتمدون على تربية المواشي فلا يخفى على الجميع باصحاب مربي المواشي من الحل والمخطط المتواصل بمراتب ان اترشح على وزارة الزراعة بان تقوم بزراعة ولو مساحات بسيطة في بعض القرى للفوائد الالهية : -

١ - تعتبر تجربة للتربة - ٢ - لتشجيع مواطننا على زراعة الاشجار لهذه الحالة تكون قد عوضنا على من فقدوا ثروتهم الحيوانية بزراعة تلك الاشجار - ٣ - مع تقديم المسامحات والارشادات فنشكر للجميع على الاستماع لتكلمي والسلام عليكم .

### دولة رئيس المجلس

السيد مروان الحمود

١٥ - السيد مروان الحمود

ان مشكلات القطاع الزراعي في الفترة الاخيرة اخذت تعقيداً واجهة عريضة بين قضاياها وهمومها اليومية ، وبين مسؤولياتنا القومية .

ومع ان مشكلة الزراعة تتم كل مواطن ، قديماً وحديثاً الا انها اخذت ابعاداً جديدة وحدث تصعيد لها داخل هذا المجلس وخارجه لانه يتعلق بقدام المواطن وبنائه الاقتصادي عندما يكسبون منتجاً وبنائاً .

لقد استمعنا خلال الجلسات الماضية من لهذا المجلس وفي شهر واحد الى خطابات وبناتشات عادة يمكن ان يقال بانها كانت بيانات مفصلة من الوضع الزراعي الخطير والمتردي في الاردن . واطلق الجميع على ان الوضع الزراعي خطير وان ما يمكن ان ينشأ منه يهدد أمن الوطن الغذائي ويضر بالوضع الاقتصادي العام .

ومع ان البيان الاول الذي لقاه السيد وزير الزراعة قد يكون نة البداية لناقشة الوضع الزراعي والسياسات الزراعية التي تحكم هذا

ومع انني اتفق مع السيد وزير الزراعة بان مشكلات القطاع الزراعي تنحصر اساساً في غشت الملكيات الزراعية وتعدد الاجهزة العاملة في القطاع الزراعي وضعف التنظيم التعاوني وعدم تناسل الاموال المتاحة للاستثمار الزراعي . . . .

الا انني ارى شيئاً اخر وهو ان المشكلة تنشأ باستمرار عن طبيعية تعامل الحكومة مع قطاع الزراعة وعن طريقة تعامل الاجهزة المنعقدة مع هذا القطاع وطرق ادارته .

فالخطط التنموية لم تلمس قطاع الزراعة الاهمية التي اولتها للقطاعات الاخرى من حيث الاستشارات اللازمة لتنفيذ خطة القطاع .

ثم ان تدخل الحكومة يأتي في اوقات معينة وفي وقت تتفاخر بعد ان تنال المشكلات من لشبكة الجفاف لهذا العام والتي تكرر منذ خمس سنوات وعندما حدثت الكارثة نحاول معالجتها

باجراءات مؤقتة قد تخفف من حدة الضربات مؤقتاً ، الا اننا نلظ نعيش تحت عوامل الخطر من الجفاف والترب .

انني نعتقد بان القطاع الزراعي حساس لمختلفات طبيعية عديدة مثل المناخ والامات الزراعية واقتصاداً مثل الاسعار والسياسات الحكومية . الا ان هذه العوامل يمكن مواجهتها والتغلب من حاسائر التي تلجم منها ابتداء من عوامل المناخ الى وضع الاسعار وتنظيم الاسواق الداخلية وتدفق السلع الى هذه الاسواق وتنفيذ الخدمات على مسعدي الانتاج والتسويق .

دولة الرئيس السادة الزملاء :

انه بالرغم من الصدق الذي تمارس به مشكلات القطاع الزراعي ، وبالرغم من كسل الاجراءات فاننا نعلم ان تدن في الانتاج وارتفاع في كلفه وعدم كفاءة في نظامنا التسويقي والشكوى من ارتفاع الاسعار على المستوى لدى يطلب المستهلك وانخفاض في نصيب المزارعين من الاسعار التي يدفعها المستهلكون .

التي اود ان اطرح اياها الى الحكومة والمجلس مجموعة من الاقتراحات ما منها لا تجد ضرورة للدخول في التفاصيل الخاصة بالسياسة الزراعية والتي هي كما اذهب منها يتلخص بخصلة داخل المجلس الزراعي .

القطاع وتحدد اتجاهاته المستقبلية الا ان البيان اللاحق والذي الذي في الجلسة الثانية قد كان محاولة لظهور الاتجاهات في مشاريع قطاعي الزراعة والمياه في الخطة القومية الاقتصادية وانا ارى ان يكون وان ينصب حديثنا هذا اليوم على البيتين اللذين قامهما السيد الوزير بالاضافة الى ما يمكن ان يستجد في هذا الاطار ويتفق الجميع على طرحه حتى لا تقع ونذور في حلقة مغرقة .

ابتداء ، اود ان اقول بان البيان الثاني للسيد وزير الزراعة قد سعد فقرة كان من الممكن ان توجه من خلالها التساؤلات ، وعندي فتاعة بان البيان الثاني كان مفصلاً ومطولاً بحيث لا يمكن لنا ان نطلب اكثر مما ورد فيه ، الا ان لي بعض الملاحظات حول بعض ما جاء فيه والمتعلق بالمشروع الزراعية للخطة الخمسية .

يبدو ان من جعل المواقع التي اعترضت التنفيذ الكامل للمشاريع الزراعية هي : عدم توفر القروض ، تكرار سنوات الجفاف ، ارتفاع اجور العمال الزراعيين وبعض المسائل الاجتماعية وخلاصة مشاريع توطيد البدو . اننا في هذا المجال نطمح بان يتم التغلب على هذه العقبات وان لا تبقى عقبة دائمة وحجة امام تنفيذ المشاريع الزراعية وهنا نلاحظ فقرة وهي ان تقيم هذه المشاريع ولها يكون التقييم من طريق مقاييس تحدد بالاضافة الى النفقات الحكومية ما حققته هذه المشاريع من حيث زيادة الانتاج القومي وارتفاع الدخل القومي وتوفر العمالة لبعض القرى العاملة الزراعية داخل القطاع الزراعي . ما اود ان اقول هو ان تصاف عناصر جديدة لمعليات التقييم كما تحدث في التقارير السنوية للخطة الخمسية المصادرة من المجلس القومي للتخطيط والتي ارجو ان تقدم تحليلاً للمعامل التي اجت الى بطء الاداء في التنفيذ وخاصة ما يتعلق بقدرة ادارة المشاريع الزراعية .

دولة الرئيس السادة الزملاء :

انني اقترح السيد وزير الزراعة تعضله بالعام عشرين الفانين اياها الى المجلس وهذا يكون قد تكرر وحشد المشكلات القائمة التي تواجه القطاع الزراعي وتتميز بفتحة كما تم تعريف الاسواق الحرة والاداءات التنظيمية داخل المؤسسات الحكومية على مسعدي القطاعات الفلاحية .

١ - وضع خطة زراعية طويلة المدى ، وتحديد الاهداف العلية والرتبية لهذه الخطة ، وخاصة اننا على ابواب الاعداد لخطة تنمية اقتصادية جديدة .

٢ - دعم القطاع الزراعي داخل الخطط التنموية حتى يتمكن من التطور وتحقيق المكاسب التي حققتها القطاعات الاخرى نتيجة الرخاء الاقتصادي .

٣ - تخصيص أموال لمعونة القطاع الزراعي ضمن الموازنة وتصرف هذه الاموال في سنوات لاحقة ولدعم اسعار الانتاج والمضلات الزراعية لتسهيل شروط الحصول على القروض وخاصة من قبل صغار ومتوسطي المزارعين .

٥ - توحيد الاجهزة العاملة لخدمة القطاع الزراعي ووضعها تحت مظلة واحدة ولا يكتفي في ان تكون او تلتقي هذه المؤسسات ضمن مجالس او لجان .

٦ - اعادة النظر في طبيعة النظام التسويقي الحالي بؤسسته الحكومية والاهلية وتقليص الدور الحكومي والاحتكاري لبعض هذه المؤسسات .

٧ - وضع سياسة وفرضها فيما يتعلق باستعمال الاراضي وخاصة الهاشمية والمتحذرة .

٨ - العمل على وضع نمط زراعي حيث انه ليس من المعقول حل المشكلات التسوية دون تدخل مدروس على صعيد الانتاج .

٩ - هناك اتجاه نحو الزراعة وقد تم ادخال انواع متعددة من المعدات الزراعية . الا ان هذه الجرارارات والمعدات تعاني من نقص في الخدمات من قبل الوكلاء الذين حققوا ارباحا ضخمة وظلوا من خدمة هذه الالات . لذا اقترح وضع سياسة للالات الزراعية تكون المزارع من عدم التمرض لمل هذا الابتزاز .

١٠ - العمل على وضع خط للتنمية الزراعية التي تحقق نوعا من التكامل الزراعي العربي مع الاقطار العربية المجاورة .

اشكر لكم اعطائي الفرصة للحديث امام هذا المجلس والسلا عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس

الحديث الآخر السيد عبد الحميد حجازي

١١ - السيد عبد الحميد حجازي

دولة الرئيس : اخواني الكرام .

لقد قد بعثتالي وزير الزراعة ببيانين كان

اولهما باعنا على التشاؤم فبمنه فبمنه اننا بلد زراعي بالاسم فقط اذ ان حجم انتاجنا الزراعي لا يكفي لاستهلاكنا المحلي الى جانب مشاكل عديدة تضر منها معالي الوزير في بيانه كتكتست الملكية الزراعية وتعدد الاجهزة العاملة في القطاع الزراعي وعدم وجود تنسيق بينها مما يسبب اشد الضرر بالزراعة والمزارعين وضعف التنظيم التعاوني وضعف التسويق الزراعي وعدم كفاية الاموال المتاحة للاستثمار الزراعي ، وخطر هذه المشاكل التي تضر منها البيان هو تدني كفاءة استغلال الموارد المالية ، ثم جاء بيان معالي وزير الزراعة الثاني فاعاد الامل الى النفس لما حوى من توصيات من جميع مشاريعنا الزراعية ومنجزاتها وان المرء ليشعر بالارتياح والاطمئنان وهو يقرأ من المعوقات والمعايير التي تعترض واعتبرتها كل مشروع ، فان معرفة الداء هو اول الطريق للشفاء وقد جاء البيان الثاني يسرد مفصل من مشاريع المياه سواء كانت للشرب او للري في جميع انحاء المملكة وفيه من الدراسات والمشاريع الطموحة ما يبشر بالخير والازدهار اذا ما نفذت بما امكن من السرعة ولعمري الاطالة فاني اختصر اقتراحاتي وملاحظاتي على البيانيين بما يلي : -

اولا : ان تعطي الحكومة الاولوية لمشاريع المياه على كل ما عداها من مشاريع التنمية والبناء .

ثانيا : ان تباشر الحكومة بتنفيذ اكبر عدد من مشاريع المياه دفعة واحدة ولو لمي حساب بعض المشاريع الاخرى الاقل اهمية .

ثالثا : تخزين المياه الفائضة من مياه نهري الاردن في ايام الشفاف في شجود على مشارف الغور رابعا : تجهيز جميع الابار الجوفية في الاغوار سواء كانت مملوكة للدولة او للقطاع الخاص وتزويدها بالمضخات والموتورات او الكهرومضخات بحيث تكون جاهزة للعمل في اي لحظة تحتاجها او تحتاج بعضها وانما فلكذا ان زراعة الاغوار ستحتاجها كل سنة في الصيف .

خامسا : الوصول الى اتفاق نهائي مع الشقيقة سوريا على المياه التي تتواجد في الحدود المشتركة وعلى ضوء هذا الاتفاق يمكننا تكثيف مشاريعنا الزراعية بما يتناسب وكيمت المياه التي نملكها فعلا وعملا .

سادسا : التاكيد من سلامة خط الانابيب الواصل بين سد الملك طلال والاغوار والذي نؤمن قبل الشركة الكورية واحداث جهاز فني لتصليح هذا الخط كلما اصابه العطب بحيث لا يزيـد التأخير في اي خلل عن اربع وعشرين ساعة ، وهذا يحتاج الى اعطاء هذا الجهاز الصلاحيات واسعة خارجة من الروتين الحكومي . ما يجعلني اشد في الرجاء في هذا الطلب هو ما لسته بنفسى من وجود خلل في بئر وادي كثرنا والذي يعتمد عليه الاف الدونيات ، ومع رغبة المسؤولين عن ري وادي الاردن وتحريهم لاصلاح هذا البئر فيها قد بدأت السنة الثالثة والبئر معطلة بسبب الروتين البيخض

سابعاً : التاكيد من وجود مياه كافية قبل توزيع وحدات زراعية جديدة .

ثامنا : اعطاء الاولوية في استعمال المياه خارج الاغوار الى الشرب فان زادت للاشجار وان زادت لمغريها من الزراعات .

تاسعا : تقليص الجهاز الاداري في وزارة الزراعة بتحويل عدد كبير من الموظفين المختصين الى العمل الميداني والاتصال المباشر بالمزارعين والتعرف لى مشاكلهم ومساعدتهم في التغلب عليها

عاشرا : عدم تعريض منتوجاتنا الزراعية للتعصدير وبيعاتها منذ تحديد اسعارها للبيع بالجملة والمفرق بحيث تتناسب مع ارتفاع كلفة الانتاج وغلاء كل اسباب المعيشة على المزارع ضرورة استبدال الصناديق الخشبية بصناديق بلاستيكية بالحجم والشكل ليوحدة تقرير مواسلاتها الحكومة بالتعاون مع اتحاد المزارعين ، فتسدد ارتفعت اسعار الصناديق الخشبية الى ٣٥٠ ليرة و٢٠ يستعمل الصندوق لمرّة واحدة وفي كثير من الاحيان يشكل هذا الثمن اكثر من خمسين بالمائة من قيمة الصندوق المبني بالمنتوجات الزراعية اي ان ثمة كثيرا ما ينسأ يمين الخضر او الفواكة الغنية فيه بينما يمكن استعمال الصندوق البلاستيكي ما يزيد عن الفترتين مرة ، كما انه يمكن امادة شبيهة اذا ما تحطمت بسهولة وباستعمال الصناديق البلاستيكية يكون قد خففت الاسعار على المستهلك وحسنا فيمخول لمرأنا مدا عن المزايا الاخرى من نظافة وحسن منظر وبسهولة في التعبئة والتفيل .

اهل ان يكون في هذه الملاحظات والمقترحات بعض ما يليد .

السلام عليكم .

دولة رئيس المجلس

الان جاء دور الحكومة في ردها على مناقشات وآراء والمقترحات المجلس الكريم .

دولة رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم .

دولة الرئيس : اخواني واخواني اعضاء المجلس الكريم ، قبل ان ابدا ، اود ان اشكر جميع الاخوان الذين تكلموا في هذه الجلسة والجلسات الماضية حول مناقشة السياسة الزراعية لهذه الحكومة ، وعلى ما ابداوا من نقاط حرية بالملاحقة والبحث وردي على موضوع النقاش ينقسم الى قسمين ، القسم الاول بما يتعلق بالسياسة الزراعية بعيدة المدى والقسم الثاني في بعض النقاط التي وردت في بعض ملاحظات الاخوان ولا تعد من السياسة الزراعية لتفصيل كما ذكر احد الاعضاء المجلس الزراعي الاعلى ليستطيع ان يتصرف تصرفا مسؤولا سريعا في موضوع حل جميع المشاكل الزراعية التي قد تطرا من استوع الى اسبوع في هذا البلد ، بالاضافة لحل هذه المشاكل برسم وتنفيذ السياسة الزراعية وملاحقة جميع الامور المعرضة بالزراعة سواء كانت خلال السنة او خلال السنوات المقبلة واتفق مع الاخ الدكتور سعيد والاخ الدكتور زهير ملخص بان هناك مشكلة رئيسية وحادة في موضوع الزراعة المروية ، وهي مشكلة الماء ، اريد ان اركز على هذا الموضوع على انه باعتقادي وكما ذكر معالي الاخ عبد المجيد حجازي بان ارض المملكة جميعها صالحة للزراعة ، واتفق معه في هذا الرأي ولكن عدم وجود المياه هو الذي يحدد استثمارات هذه الاراضي في موضوع الزراعة المروية ، وحتى في موضوع الزراعة البعلية كما حصل معنا هذا العام الاعتماد على المطر ، فزراعتنا جميعها كانت زراعة يستطيع ان اقول معها هاشمية في هذا العام لتحصل على اكثر من (١٥) ألف طن تمع بيها في سنوات سابقة كان انتاجنا الزراعي يصل الى ١٦٠ ألف طن تمع في تقديري ان التركيز على موضوع المياه ، لا شك بان الخطط الموجودة



بسلطة مصادر المياه خطط واسعة ومكلفة جداً ولكن هذه الكلفة لم تكن عالية في سبيل ذلك على الإطلاق ، الموضوع اعمق من موضوع الكلفة المالية ، نستطيع ان نقول بان الاعتماد الرئيسي في مياه الشرب والري سيكون على سد الحارث في المملكة ، ومن هذا المنطلق فان سلطة وادي الأردن وفي مباحثات استمرت اكثر من سنة في هذا الموضوع تبحث تمويل لهذا المشروع انا لا اتفق مع بعض الاخوة الذين قالوا ان نسمي السد القادم علم المياه الواقع ان هذه الحكومة في موضوع المياه تسمى هذا العلم والعلم القديم والذي بعده والذي قبله ومن سنوات خلت في موضوع تدبير الماء والري والشرب وقد صرفت ليس مئات الآلاف وانما عشرات الملايين في هذا السبيل فلا يكفينا غلام ولا عامين لموضوع معالجة المياه واذا كنا سنخطط في موضوع المساء ماننا سنخطط الى سنة الالدين ، يجب ان تكون خطواتنا جميعها مدروسة واذا ظهر في لحظة من اللحظات ان هناك خرق في هذه الدراسة لا مانع من ان تعود عن هذا المشروع ولا تستمر فيه ، كما حدث معنا في سد الملك طلال هذا السد انشأ في البداية ليس لمياه شرب ميان وانما انشا لري في وادي الأردن قبل ان يكون هذا الامر وايضا ولكن سلطة المياه والمخاري في ميان لوجود نقص في المياه زهبت وطلمت ان تأخذ مياه هذا السد لشرب مياه ميان ، فلدينا جسر الدراسات ، الدراسات الأولية كانت تقول صلاحية مياه الشرب ومعدينا ارجنا احالة المنياء وجدنا بان هذه المياه لتكون صلاحية مياه الشرب ستكون كلفة عالية جدا في موضوع التفكير وليس التفكير الطيفيسي والشعائبي وانما التفكير الكيماوي ، وكما نرى معروفة جميع المصانع تربي نفاياتها سواء مصنع النجلود وغيره في ميان عمان ومن ثم تصب كله في بعد الملك طلال ، نمنع استنادة الجامعة الأردنية خطرا كرامة لهذه المياه وقدموا تقرير بانها غير صالحة للشرب ، وان هناك مواد كيماوية مسببة للسرطان وتحتاج الى كفاءة عالية ادارة وتربية لتكون صلاحية للشرب ويمكن بعض المواد ان تصب في اراضى مرطبة وامام ذلك الوضع الذي مشروخ مياه شرب ميان من سد الملك طلال واذا ان اذكر ايضا في هذا الموضوع هذه

الكفاءة العالية الادارية والفنية ليست متوفرة لدينا في هذا البلد فلنكن صريحين وواضحين ، وانكر الذي جرى بالسلط قبل اربعة اعوام عدا وضع مادة الكلور الذي تسبب في تسميم ثلاثة الاف مواطن في مدينة السلط ، وهو ليس موضوع فني وانما اهمال عدم وضع الكلور في الجهاز تسبب في هذه المساة ووجدنا ايضا بان المياه في سد الملك طلال تحتاج الى تطهير يومي عدة مرات اي ساعة بعد ساعة لمعرفة المواد الكيماوية التي دخلت مجددا على هذه المياه ومن ثم اعطاء المواد الكيماوية المقابلة ساعة بعد ساعة لتأخذ مياه صالحة للشرب امام هذه المواضيع فكرنا تكبير اخر وهو سحب مياه من نهر اليرموك الذي لا يوجد في حوضه اي تلوث كيماوي على الإطلاق فماتجها باتجاه اخر اصف الى ذلك ان التقديرات وكانت مدروسة وحقيقه بان سيوفر في سد الملك طلال ٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا ولكن خلال السنوات الذي انجز من السبد هذه وهو السنة هذه والسنة الماضية لم يوفر اكثر من ١٨ مليون متر مكعب في هذا السد ، وتطعية ميان بان تأخذ ١٥٠ مليون ومن الاستحصال ان تأخذ ١٥٠ من ١٨ لانه سيكون هناك طبقة سفلى لا يجوز الاخذ منها على الإطلاق امام هذه المشكلة صار التوجه بان تأخذ ١٢٠ مليون متر مكعب من مياه سد الحارث وايفلت الدراسة الى مكتب استشاري بتخصص في هذا الموضوع لسحب المياه من سد الحارث في الشمال للمنطقة الشمالية ومنطقة الوسط الى وادي الالوة ، فوجدت الكلفة عالية ،

وملاحظات اهتمك ... وامور فنية متعددة اريد ان يبين بان بسحب ٢٠٠ مليون متر مكعب من مياه اليرموك من المنطقة الشمالية و ١٠٠ مليون متر مكعب من القنار في دير جلا الى عمان فيمكن ان يقول قائل بان المياه الموجودة حاليا في قناة الغور غير متوفرة وهذا صحيح ، ولكن كبل من يعرف قناة الغور يعلم بان هذه القناة مبهمة الصوب ٢٠ متر مكعب في الثانية ، الان المياه التي تجري في قناة الغور لا تتجاوز ٤ متر مكعب في الثانية ،

فاننا ١٦ متر مكعب في الثانية في هذه القناة بموضوعنا لهذه القناة في بناء السد والذي

ذكره معالي وزير الزراعة وأشار الزملاء اليه بان جواب الحكومة للاخوان في سوريا لم يصل حول هذا الموضوع ، ولكن الاخوة في سوريا ملتزمين قناعة تامة باتفاقية التجارة العابرة من سنة ١٩٥٢ ووجدت في عام ١٩٧٥ باعطاء الكهرباء الى الأردن وذلك بعد مشاريع الكهرباء في سد الفرات أصبحت سوريا غير معترمة بهذه الكهرباء اعطت الكهرباء في عام ١٩٧٥ الى الأردن هذه مشكلة تأخذ الأولوية الأولى ، وايضا هناك تغيير مبدئي لدراسة اخذ قناة من الفرات الى الأردن نرجو ان تكون الامور مبشرة بالخير معتدلة يمكن لاي ارض في المملكة ان تنتج زراعة مروية جيدة ، مشاريع المياه التي تمت الى الان ومن ملاحظة التقدير الذي قدر من معالي وزير الزراعة يلاحظ بانه صرف عدة ملايين من الدنانير في هذا الموضوع لا نستطيع ان نفتح هذا الامر على مصراعيه في موضوع حفر الابار ، هناك اولويات ونحن نشعر في خطورة بالمستقبل لموضوع المياه ويجب ان لا نتصرف اي تصرف عشوائي في هذا الموضوع على الإطلاق ، الأولوية فيه مياه الشرب أولا ومن ثم تأتي الأولويات الأخرى لا نستطيع ان اقول لاعالي الأزرق احفرنا آبار المياه كثيرة عندهم لانني الان ادرس موضوع مياه الأزرق لما بعد ١٩٦٥ ، حيث تأتي مياه الأزرق الى عمان ما هي كميات المياه الموجودة في الأزرق ، أجريت عدة دراسات على مياه الأزرق بعضها يقول تسحب ٥٠ مليون متر مكعب وبعض الدراسات قللت لا يمكن سحب اكثر من ١٥ مليون متر مكعب ، وهناك فرق كبير لا نستطيع اي حكومة ان تقدم على مشروع من هذه المشاريع بشكل ارتجالي ، على الإطلاق يجب دراسة موضوع مياه الأزرق دراسة علمية متكاملة في طبعها الجيولوجية وطبيعتها المائية ، ومن هنا مواضع التراسع المائية هو دراسة مياه الأزرق لانه كما هو معلوم البركة المائية بجانب البركة الخوة ، اذا خرجت الارض يمكن ان نخطط المياه الملتصقة بالمياه الخوة هذه تحتاج الى خبرة جيولوجية فنية عالية جدا لتحديد ابار المياه الخوة من مياه الابار الملتصقة سد الملك طلال المعروف ان يخزن ٢٠٠ متر مكعب كما هو موجود في الاتفاقية المعقودة بيننا وبين

سوريا ، ... اصوات ، سد الحارث اصوات ، سد الحارث عفوا سد الحارث ، خصصت سوريا من سد الحارث للتابع التي ترتفع عن سطح البحر ٢٥٠ متر بمعنى الذي يعطو المنطقة مزريب وتل الشام ، لها جميع المياه التي ترد الى السد وخاصة مياه الامطار فهي حق من حقوق الأردن في هذا السد ، كما قلت نحن جادين وبمنتهى الجدية لحل هذا الموضوع ، لا اتفق مع من قال بان الصورة جدا متشابهة مع موضوع الزراعة ، يجب ان تعود الى الماضي عندما كان مجبوع ما يزرع في الغور ١٥ الف دونم وننظر الى خطة التنمية في سلطة وادي الأردن الخطة الأولى ١٢٠ الف دونم لتكون المساحة ٣٦٠ الف دونم هذا لا يعني على الإطلاق ان الزراعة كما فكر بعض الاخوان في تقرير وزير الزراعة لا تشر بالخير ، لا تشر بالخير ولا تتفق ايضا مع من درس قانون الموازنة ليذكر بان المخصصات للزراعة مخصصات متدنية في قانون الموازنة ، يمكن ان نقول قد درس النفقات الجارية في الموازنة ولكنه قطعاً لم يدرس النفقات الاستثمارية لموضوع الزراعة، نحن ننظر للزراعة الاستثمارية لموضوع الأردن نحن ننظر للزراعة نظرة متكاملة لا ننظر هذه سلطة وادي الأردن وهذه لوزارة الزراعة وهذه للمنظمة التعاونية الزراعة كزراعة ٢٠٪ تأخذ من المخصصات لهذا البلد لا يريد ان اضيق فوق ذلك مشاريع المياه التي تقوم بها دوائر سلطة وادي الأردن او سلطة المصادر الطبيعية جميع الآليات الموجودة لدينا والتي استوردناها مؤخرا تشتغل ليلا نهارا في سلطة المصادر الطبيعية ، خلال فترة بسيطة فيها بحر ١٥ بئر في وادي عربة وطلبنا من وادي الأردن ان تنقل مورا الى الاغوار الجنوبية هذه الاغوار التي بقيت مهيلة ... طوال الوقت الماضي وايضا قلنا لسلطة وادي الأردن ان نتجه مورا لمواقع الاسكان والتنمية الاجتماعية لنستطيع السكان ان يسفوحوا العملية الزراعية الفنية المتكاملة القلة بذلك بالمرآك الطبيعة والمرآك الاجتماعية والأبلى ، والان من رار المنطقة الجنوبية يري انها بدأت تخطف مياه كانت تملك في السابق ، وفي تونس المياه بالاغوار الجنوبية ستبيع أسلوب التنظيم لنستغل كل نقطة ماء في زراعة كل ارض صالحة هناك مواضع مختلفة طرحوها بعض الاخوان



موضوع الجفاف ودمم المواشي ودمم القطاع الزراعي في الجفاف وأيضا موضوع تصليح نفقات الماء على بعض الاغوار ، ..... في موضوع الامم - سلاب وموضوع -  
 الفصح كان ارتفاعا لا يمكن لاي حاسب ان يحسبه في هذا الشهر ، فهو في مثل بسيط كان يكلفنا طن الفصح واصل المعقبي ١٢٠ دولار ، الان سيكلف طن الفصح واصل ٢٣٠ دولار مئة دولار فترة واحدة في سوق الفصح العالمي كان يكلف طن الذرة ٢٠ دولار الان طن الذرة يكلف ١٨٥ دولار فترة واحدة . وكذلك الشحير ان هذه الاملاف متوفرة الان في جميع المحافظات لمن يريد ان يشتري ليس لدينا امكانيات التوزيع على الاطلاق مايشي امكانيات مادية لو كان في امكانيات مادية لوزعنا هذه المادة مجانا .

ولكن ندفع الان بمعدل ٢٠٪ ونستحاول ان لا يربع الاسعار ولكن هي محاولة لا ادري ابعادها على الخربة ولكن نقول بانها لا يمكن ان نلجأ الى اي ربع الا مضطرين له اضطرارا شديدا وهذا يعني انه لا يمكن للخربة ان تحصل ربع الاسعار لان ليس لها يد بها . طبعيا في موضوع التصدير ليس كما هي بالوزارة استطاع ان اعطى رسم تقديري بـ ١٢ مليون دينار الى الخارج من الخضار والفاكهة وان التصدير من السوق المركزي بـ ١٢٠٠ الى ١٥٠٠ طن في الاحوال العادية بمعنى اخر مئة شاحنة على الاقل ، اصحاب الشاحنات لم يذهبوا الى تركيا ولبنان لان هناك تصميقات من قبل الحكومة في هذا الموضوع ، ارادوا فقط ان يوسعوا في حمل الشاحنات والفلاجات بشكل كبير وهناك مواسم في الاردن ويذهبوا الى لبنان وتركيا في حالة تقصير شروط الاردن لشطية حاجتهم الاسواق العربية المجاورة عندها اشيرة تصنع البنودرة فحينها دمم المزارع فقط ، واتخصص الانتاج الرائد وعلينا نريد توسيع هذا المنتج نريد ايضا توسيع قاعدة دمم المزارع . وفي هذا العام اخلفنا الاسعار سحر البندوة ادني بقليل من الشحير الدارج في السوق المركزي ودمم المزارع ، مؤسسة الاتراش الزراعي ، المنظمة التعاونية تدمم بشكل مباشر من قبل الحكومة

كما اذكر مؤسسة الاتراش الزراعي اتخذت « ٣ » ملايين دينار للاتراش الزراعي ، المنظمة التعاونية اتخذت اعتقد بهذه الموازنة ، اما تلجيل او الغاء الفوائد على المزارعين هذه متروكة لمؤسسة الاتراش الزراعي وهي كما اعلم تدرس كل حالة على حدة حسب ظروفه وظروف ارضه عندها يكون هناك قصور من سلطة المصادر الطبيعية في تصليح الابار فهو قصور غير يعتمد طبعيا فهي غير قادرة على العمل اكثر من طاقتها لان السلطة ذهبت الى الباكستان لتتعاقد مع فنيين لادارة هذه الابار لاننا لم نجد من يديرها والاخوان في المنطقة الجنوبية يعرفوا هذه الحقيقة حق المعرفة فماتلنا على حوا لينة او مئتين فني ليذهبوا الى الصحراء ونواظنا يرفض الذهاب الى هذه المواقع ولا نستطيع ان نعطي لشخص ان يدير بئر في المنطقة الجنوبية راتب مثل مدير سلطة المصادر الطبيعية او راتب نائب مدير سلطة المصادر الطبيعية .

وادي الاردن هو العمود الفقري في الزراعة في هذه المنطقة لذلك نقول ان اتحاد الفلاحين في وادي الاردن هو العمود الفقري للزراعة في وادي الاردن ، على هذا الاتحاد ان يستورد البذار ان يستورد الاسبدة ان يستورد الاليات وان يعطيها للمزارع بالطريقة الملائمة وبعض اعضاء هذا الاتحاد من المتخصصين ومن قبل الحكومة واهلت الحكومة بدمم هذا الاتحاد ماديا بجميع الطلبات التي تقوم بها محطيات التدريب الكبرى على وشك العمل ، كما وعدت بهذا في زيارتي للاتحاد بانها ستعمل متفدا وبتحصيل مشاكل الوسيطه الذين يستغلون المزارع والمواطن ايشع واعتقدنا يكون على اتحاد المزارعين سواء كان بالتصدير او الاستهلاك المحلي او في القروض ليذهب المزارع على المستقل .

اسف للتأخر ولكن هذه الملاحظات سجلتها ارجو ان تكون قد اجبت على القسم الاكبر على ما طرح في مناقشة السياسة الزراعية وتلخيص الوقت اقول انه اذا قلنا شي ارجو من دولة رئيس المجلس ان يرسل جميع الملاحظات التي ادوحتها اخواني في هذا النقاش وتامل في المستقبل ان يستمر النقاش في اي امر من الامور الايجابية التي ظهرت على السياسة الزراعية الفلسطينية والسياسات الاخرى وشكرا لكم جميعا .

## دولة رئيس المجلس

وبهذا البيان من دولة الرئيس ارفع الجلسة ،  
 دكتور ملخص

## الدكتور زهير ملخص

في قانون خدمة الضباط اللجنة القانونية عندها قرار بتخذ منا ٤٠ ثانية لنتنهي

## دولة رئيس المجلس

اقرا يا عدنان بك

## السيد الامين العام

## ٧ - مقررات اللجنة القانونية

١ - قرار رقم « ٢٨ » المؤرخ في ١٨ / ٦ / ١٩٧٩ بشأن مشروع قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٩ .

السيد المقرر السيد سلمان القضاة

## السيد سلمان القضاة

هذا القانون في الحقيقة هو لامطاء فترة اطول للضباط حتى لا يحال الضباط وهم شباب على التقاعد وهو قانون لمنفعة القوات المسلحة والمادة ٤٦ من القانون الاصلي بالغاء عبارة عميد سنتان كحد ادنى وست سنوات كحد اعلى الواردة في اخرها والاستعاضة عنها بالمعبرة عميد مما فوق أربع سنوات .

وتعدل المادة ٥٠ من القانون الاصلي بالغاء عبارة حتى ست سنوات الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة ( مشر )

## دولة رئيس المجلس

ارفع صوتك يا سلمان بك

## السيد المقرر سلمان القضاة

يعني وافقت اللجنة على القانون كما ورد من الحكومة .

## السيد سليمان ارتنية

الرجاء ان يعمل قانون متكامل ويحدد او حتى تحافظ على هذه المؤسسة ، لضغط نصف الراتب حتى يحافظ على حقوقه وعلى حقه .

## السيد سلمان القضاة

## مقرر اللجنة القانونية

يقرا قرار اللجنة « ٢٨ »

## قرار رقم ( ٢٨ )

اجتمعت اللجنة القانونية يوم الاثنين ١٩٧٩/٦/١٨ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد كمال الدجاني وحضور المقرر سمادة السيد سلمان القضاة والاعضاء اصحاب المعالي والسعادة السادة : احمد الطراونة علي البشير جويوت السبول - وعبد الله اخو ارشيدة - كما حضر الاجتماع عطوفة العميد السيد تيسر نغناعه وقد نظرت اللجنة في القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية . وبعد البحث والمداولة قررت اللجنة الموافقة على القانون كما ورد من الحكومة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

اللجنة القانونية

ملاحظات حول القانون

المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٩

القانون الاصلي رقم ( ٣٥ ) لسنة ١٩٦٦

نص المادة الاصلي

المادة ( ٤٦ ) يجوز ترفع الضباط الفكريين قاليا بيل مضي المدة الزمنية المحددة لكل منهم والبيئة في اثناء :

٢ سنوات	ملازم الى ملازم اول
٣ سنوات	ملازم اول الى رئيس
٤ سنوات	رئيس الى رائد
٤ سنوات	رائد الى مقدم

القانون المعدل الجديد لسنة ١٩٧٩

نص المادة الجديد الواردة من الحكومة

المادة ٢ - تعديل المادة ٤٦ من القانون الاصلي بالغاء عبارة ما يلي

( عميد سنتان كحد ادنى وست سنوات كحد اعلى الواردة في اخرها والاستعاضة عنها بالمعبرة التالية )

( عميد مما فوق ( اربع سنوات )



**القانون الأصلي رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦  
نص المادة الأصلي**

المادة (٥٠) باستثناء رتبة المشير إذا قضى الضباط من رتبة مقدم فما فوق حتى ست سنوات في رتبة ولم تتوفر شروط الترفيع الواردة في المادة (٤٥) من هذا القانون بحال على التقاعد بعد ترفيعه إلى الرتبة التي رتبته إذا كان يستوفى شروط الإحالة والامتثال لخدمته .

**القانون المعدل لسنة ١٩٧٩  
نص المادة الجديد الواردة من الحكومة**

المادة (٣) تعدل المادة (٥٠) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (حتى ست) الواردة فيها والاستعاضة منها بكلمة (عشر) .

قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٩

قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية

المادة (١) - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٧٩) . ويقرأ مع القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وبإطرا عليه من تعديل لقانون الخدمة ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- بتعديل المادة (٤٦) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة : -

(مفيد مستثنى كحد أدنى وست سنوات كحد أعلى) الواردة في آخرها والاستعاضة منها بالعبارة التالية : -

(شعباً فما فوق أربع سنوات)

المادة ٣ - تعدل المادة (٥٠) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (حتى ست) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (عشر) .

الاسباب الموجبة لتعديل قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية

من خلال التطبيق لاحكام قانون خدمة الضباط رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ وجد ان هناك تضيقا في المادة (٥٠) منه يقل يد القيادة العامة ويحول بينها وبين الاحتفاظ بالضباط من تحتاج القوات المسلحة الأردنية لخدماتهم عند عدم وجود شواغر لترقيتهم الى رتب أعلى ، مع ان الضرورة تقتضي بالاستفادة من خدماتهم لاطول مدة ممكنة .

وللغناء الشرط الذي يوجب إحالتهم على التقاعد عند عدم توفر شواغر لترقيتهم تم وضع التعديل المرفق لقانون خدمة الضباط المشار اليه وهو يشمل المادتين (٤٦) و (٥٠) منه لإعطائها بالشرط المشار اليه بحيث أصبح مجموع المدد التي يمكن إبقاء الضباط من رتبة مقدم فما فوق خلالها في الخدمة بموجبها عشر سنوات بدلا من ست سنوات دون ان تكون القيادة العامة ملزمة بإحالتهم على التقاعد .

القانون كما اقره المجلس

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على القانون كما سجلته اللجنة ويجوز ورد من الحكومة .

الجواب  
موافق

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة  
دولة رئيس المجلس  
اربع الجلسة الى موعد آخر .

« ورفعت الجلسة دون ان يعين موعد الجلسة القادمة » .

رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
احمد اللوزي

امين عام المجلس الوطني الاستشاري  
عفتان بعيون

- ١ - اعد ويوب هذا الصدد واشرف على تنظيم غيبته امين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عفتان بعيون .
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر مسامد الامين العام السيد وليد التجداوي . وينظرو الضبط السادة : نذير عطيات ، نصري الشهابية وفسان التجداوي .
- ٣ - قام بالإشراف على طباعة هذا العدد وتوزيعه في المطبعة : منصور الجليلة : السيد محمود عريقات .